التطور التشريعي في العقود الإدارية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحولات الرقمية: دراسة تحليلية مقارنة

د. عبد الباسط على أبو العز حارص

أستاذ مشارك القانون قسم القانون بكلية إدارة الأعمال

بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

د. مجدي بن سعيد المرعشي

أستاذ مساعد القانون قسم الأنظمة

بكلية الدراسات القضائية والأنظمة بجامعة أم القرى

(ISSN: 2537 - 0758)

التطور التشريعي في العقود الإدارية بالمملكة العربية السعودية في ضوء التحولات الرقمية: دراسة تحليلية مقارنة

د. عبد الباسط على أبو العز حارص
د. مجدي بن سعيد المرعشي

الملخص باللغة العربية:

شهدت العقود الإدارية تطورًا ملحوظًا مع التقدم التقني والتحول الرقمي الذي اجتاح المؤسسات الحكومية، الذي أدى إلى إعادة النظر في الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لهذه العقود. ويُعد التحول الرقمي من أبرز التحديات التي تواجه المنظومة التشريعية، حيث فرض نماذج جديدة للتعاقد، مثل التعاقد الإلكتروني، مما استلزم تعديلات تشريعية لتتلاءم مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة. ومع تطور التكنولوجيا وتوسع استخدام الوسائل الرقمية، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في الأطر القانونية التي تنظم العقود الإدارية، خاصةً في ضوء التحول الرقمي الذي فرض أنماطًا جديدة من التعاقدات، مثل العقود الإلكترونية، ومنصات الشراء الحكومية، والأنظمة المؤتمتة للعروض والمناقصات. هذا التطور أثار تساؤلات قانونية حول مدى كفاية التشريعات الحالية في المملكة العربية السعودية، وقدرتها على مجاراة هذا التحول مع ضمان المبادئ الأساسية للعقود الإدارية، مثل الشفافية، العدالة، المساواة، والرقابة القضائية. كما يهدف هذا البحث إلى تحليل وتحقيق مدى تطور البنية التشريعية المنظمة للعقود الإدارية الإلكترونية، واستكشاف الفجوات التشريعية واقتراح حلول ممكنة مستندة إلى التجارب المقارنة.

الكلمات المفتاحية: التطور التشريعي، العقود الإدارية، التحول الرقمي.

The Legislative Development of Administrative Contracts in Saudi Kingdom in Light of Digital Transformations: A Comparative Analytical Study

Abstract:

Administrative contracts have witnessed remarkable development with technological advancements and the digital transformation sweeping government institutions, leading to a reconsideration of the legal and legislative frameworks governing

these contracts. Digital transformation is one of the most prominent challenges facing the legislative system, as it has imposed new contracting models, such as electronic contracting, necessitating legislative amendments to keep pace with modern technological changes. With the advancement of technology and the expansion of the use of digital means, there is an urgent need to review the legal frameworks governing administrative contracts, especially in light of the digital transformation that has imposed new types of contracting, such as electronic contracts, government procurement platforms, and automated systems for bids and tenders. This development has raised legal questions about the adequacy of current legislation and its ability in Saudi Arabia to keep pace with this transformation while ensuring the fundamental principles of administrative contracts, such as transparency, fairness, equality, and judicial oversight. This research aims to analyze and investigate the extent of the development of the legislative structure regulating administrative contracts in light of the digital transformation, explore legislative gaps, and propose possible solutions based on comparative experiences.

المقدمة

قد كان للتحول الرقمي بالغ الأثر على العقـــود الإداريـــة، وانطلاقاً من حرص الحكومـــات العربيـــة على الافادة من تقنيـــة المعلومات والتقنيات الحديثة في تيسير إجراءات العقود الإدارية، تماشياً مع تسارع التجارة الإلكترونية، وتوفيراً للجهد والوقت والتكلفة، فقد تم اجراء تعديلات تشريعية في القواعد القانونية الخاصة بالعقود الإدارية، أدت بدورها إلى تغيير جذري في تنفيذ العقود الإدارية، وتباينت هذه التعديلات بين الدول العربية المختلفة، فالمملكة العربية السعودية سارت بخطاً متسارعة نحو الافادة من التحول الرقمي في مجال العقود الإدارية، حيث فرضت أساليب جديدة للتعاقدات، مثل المزايدة الالكترونية العكسية. وألزمت بالعقود الإلكترونية النموذجية، ومنصات الشراء الحكومية، والأنظمة المؤتمتة للعروض والمناقصات. هذا التطور أثار تساؤلات قانونية حول مدى كفاية التشريعات الحالية، وقدرتها على مجاراة هذا التحول مع ضمان المبادئ الأساسية للعقود الإدارية، مثل الشفافية، العدالة، المساواة، والرقابة القضائية، إلا

(ISSN: 2537 - 0758)

أن ذلك استلزم تطوراً في التشريعات القانونية للعقود الإدارية في ظل التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى استجابة التشريعات الإدارية الحالية في المملكة العربية السعودية لتنظيم العقود الإدارية الإلكترونية، ومدى كفاية هذه الاستجابة لضمان الفاعلية القانونية والشفافية والعدالة في إبرام وتنفيذ العقود الإدارية الإلكترونية وقدرتها على مواجهة التحديات القانونية الناشئة عنها بالمملكة العربية السعودية.

أهداف الدراسة:

١- تحليل التطورات القانونية التي طرأت على العقود الإدارية.

٢- دراسة مدى تكيف المبادئ القانونية التقليدية للعقود الإدارية مع المنظومة الرقمية.

٣- تحديد التحديات التي تواجه العقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

٤- تقديم التوصيات لتطوير منظومة العقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة في إبراز مدى استجابة التشريعات الإدارية الحالية في المملكة العربية السعودية لتنظيم العقود الإدارية الإلكترونية، وتسليط الضوء على أوجه القصور في التشريعات الحالية. ويتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم حلول لتعزيز كفاءة وشفافية العقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده والإجابة على المشكلة المطروحة، اقتضت ضرورة البحث وخصوصية الموضوع استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وذلك بتأصيل المسائل المتعلقة بالبحث، واستقراء النصوص القانونية المتعلقة بالعقود الإدارية، وبيان أثر التحول الرقمي على التطور التشريعي في العقود الإدارية وإجراء المقارنة بين العقود الإدارية التقليدية والإلكترونية. ويتوقع من خلال تطبيق هذه المنهجية أن تحدد الدراسة مدى استجابة التشريعات الإدارية لتنظيم العقود الإدارية الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

للتحول الرقمي أثر بالغ على تنظيم العقود الإدارية، وقد حرصت معظم الدول على الافادة من التقنيات الحديثة في تيسير إجراءات العقود الإدارية، وقد شهدت العقود الإدارية الإلكترونية اهتماماً واسعاً في الأدبيات القانونية بسبب اتساع وتسارع التجارة الإلكترونية، وما يلزمها من تشريعات قانونية. فتناولت العديد من الدراسات جوانب مختلفة للتشريعات القانونية للعقود الإلكترونية، بدءًا من النصوص القانونية إلى التحديات العملية التي تواجه تنفيذ العقود الإدارية الإلكترونية، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العقود الإدارية الإلكترونية:

الدراسة الأولى: دراسة عاطف الشهاوي، وآخرين (٢٠١٣): دراسة بعنوان "العقد الاداري الإلكتروني في القانون السعودي والمقارن"[١]، وتناولت الدراسة موضوع العقد الإداري الإلكتروني في المملكة العربية السعودية والقانون المقارن، كما تناولت الدراسة جهود الدول الغربية لتطوير أساليب إبرام العقود الإدارية وإدخال الوسائط الإلكترونية في إبرام هذه العقود، وذلك لرغبتها في الاستفادة من مزايا وخواص التكنولوجيا الحديثة والتي أثمرت نتائج باهرة في المجال التجارية. كما تناولت الدراسة جهود بعض الدول العربية في هذا المجال، كما بينت الدراسة أن المملكة العربية السعودية لم يتعرض في بداية الامر لموضوع العقود الإلكترونية بشكل شامل، كما فعلت القوانين الأوربية وخصوصا في فرنسا أو كما فعل المنظم في إمارة دبي حيث تعرض لهذا الموضوع بنصوص صريحة، أو كما فعل المنظم المصري في قانون التوقيع الإلكتروني رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٢ م. كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد نظام شامل للعقد الإداري الإلكتروني في المملكة العربية السعودية في تلك الفترة، كما أنه لا توجد مؤلفات فقهية في هذا الشأن تساعد في حل المشكلات التي من الممكن أن تثور في الواقع العملي بخصوص مثل هذا التعاقد ولعله كانت هذه الدراسة من أوائل الدراسات في هذا الخصوص.

---

[١] الشهاوي، عاطف محمد شوقي، وفوده، محمد سعد إبراهيم. (٢٠١٣). العقد الاداري الإلكتروني في القانون السعودي والمقارن. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٢٢، ع ٣٧، ٧٢٣ – ٧٦٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/649867

(ISSN: 2537 - 0758)

الدراسة الثانية: دراسة عبد المقصود توفيق (٢٠٢٢): دراسة بعنوان " العقد الإداري الإلكتروني (دراسة مقارنة) في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي والمصري"[٢]، وتناولت الدراسة موضوع العقد الإداري لإلكترونين وتوصلت الدراسة إلى ضرورة بحث العقد الإداري الإلكتروني تبرز في ضوء حقائق تعد مشاكل تقف في وجه هذه العقود وهي عدم وجود نظام متكامل يحكم ابرام هذا النوع من العقود ينسجم مع خصوصيته. الامر الذي يتطلب تحديد ماهية طبيعة العقد الإلكتروني. فضلا عن مدى تأثير شبكة الانترنت على المبادئ العامة لأبرام العقود الإدارية التقليدية. كما تبرز مشكلة كيفية اثبات هذه العقود وحجيتها. وان التعامل بموجب هذا النوع من العقود بات حقيقة واقعة افرزها الواقع العملي والتطور التكنولوجي ولابد من وضع خريطة تدريبية لبرنامج تدريبي على مستوى عالي لموظفي الجهاز الإداري بالدولة للتدريب على تلك العقود نظرياً وعملياً.

الدراسة الثالثة: دراسة تركي القاضي (٢٠٢٢): دراسة بعنوان " تحديد القانون واجب التطبيق على العقد الإلكتروني في القانون المصري والقانون البحريني (دراسة مقارنة)"[٣]، قارنت الدراسة تحديد القانون واجب التطبيق على العقد الإلكتروني في القانونين المصري والبحريني. معتمدة في ذلك على كلا المنهجين التحليلي والمقارن. تناولت الدراسة مفهوم العقد الإلكتروني، موضحة قواعد الإسناد فيه. متوقفة على موقف كل من المشرع المصري والبحريني من القانون واجب التطبيق على هذا العقد. أسفرت النتائج عن أن العقد الإلكتروني لا يختلف عن العقد العادي من حيث الأركان وشروط صحته والأثر المترتب عليه، وإنما يختلف عنه في الوسيلة التي يبرم بها؛ إذ يكتسب الطابع الإلكتروني من الطريقة التي ينعقد بها، فينعقد بتلاقي الإيجاب والقبول بفضل التواصل بين المتعاقدين بوسيلة مرئية مسموعة عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن

---

[٢] أحمد، عبد المقصود توفيق. (٢٠٢٢). العقد الإداري الإلكتروني (دراسة مقارنة) في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي والمصري. المجلة القانونية، مج ١٣ ، ع ١، ٢٦٩ – ٣٠٦. مسترجع من DOI: 10.21608/jlaw.2022.256036

[٣] القاضي، تركي محمود مصطفى. (٢٠٢٢). تحديد القانون واجب التطبيق على العقد الإلكتروني في القانون المصري والقانون البحريني: دراسة مقارنة. القانونية، ع١١، ١٨٣– ٢١١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1327154

بعد. اختتمت الدراسة بتوصية مفادها ضرورة معالجة التشريعات العربية وخاصة التشريعات المقارنة لتوعية الأفراد حول المعاملات الإلكترونية والعقد الإلكتروني من خلال وسائل الإعلام المرئية وغير المرئية، ونشر ثقافة التعاقد الإلكتروني بأسس قانونية وعلمية ترتقي إلى مستوى هذا التعاقد.

الدراسة الرابعة: دراسة رائد عوفي حسين (٢٠٢٢): دراسة بعنوان "شروط اثبات العقد الاداري الالكتروني وموقف النظم القانونية الخاصة بالإثبات"[٤]، خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تباين في التشريعات في صياغة قواعد الاثبات الالكتروني فبعضها اكتفى بتغيير النصوص المنضمة لقواعد الاثبات كي تتلاءم مع طبيعة المحرر الالكتروني. كما بينت الدراسة أن معظم التشريعات اعترفت بالكتابة الالكترونية كما هو موقف الفقه والقضاء. كما بينت الدراسة عدم وجود نظام قانوني للحفظ الالكتروني. كما اقترحت الدراسة اصدار قوانين متكاملة لتنظيم كافة المعاملات الالكترونية في الدول العربية ومنها العراق، دون الاكتفاء بترك تنظيمها للقواعد العامة في قانون الاثبات.

الدراسة الخامسة: دراسة بن عمر محمد (٢٠٢٢): دراسة بعنوان "أثر الحكومة الالكترونية على العقود الإدارية (دراسة مقارنة)"[٥]، بينت الدراسة أنه على الرغم من أن إبرام العقود بصفة عامة والعقود الإدارية بصفة خاصة يفرض تطابق الإيجاب والقبول بين المتعاقدين كما يفرض التواجد الزماني والمكاني لكليهما حتى يرتب هذا التصرف القانوني آثاره القانونية، إلا أن هذه الصورة التقليدية أصبحت في وقتنا الحالي محدودة نتيجة للمستجدات الحديثة التي لم يعرفها التاريخ البشري إلا حديثا، والتي أحدثت تطورا على الحكومات التقليدية ونشاطها التقليدي المبني على أساس الوثائق الورقية، وذلك من خلال نقل هذه الأخيرة إلى فضاء الكتروني خاصة على مستوى المعاملات الالكترونية التي تقوم على وسيط مادي غير ملموس وغير محسوس، وذلك من خلال ظهور أنماط

---

[٤] حسين، رائد عوفي. (٢٠٢٢). شروط اثبات العقد الاداري الالكتروني وموقف النظم القانونية الخاصة بالإثبات. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٤٠، ع ١١. ٣٣١- ٣٠٩، مسترجع من https://search.mandumah.com/Record/1258257

[٥] محمد، بن عمر. (٢٠٢٢٢). أثر الحكومة الالكترونية على العقود الإدارية (دراسة مقارنة). مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج ٤ ، ع ٥. ٥٣٧- ٥٦٥، مسترجع من https://asjp.cerist.dz/en/article/185406

(ISSN: 2537 - 0758)

وأشكال متعددة للوسائل التي يتم من خلالها إبرام التصرفات القانونية، فبينما كانت هذه الأخيرة تبرم بواسطة طرق تقليدية أصبحت اليوم تبرم بواسطة تقنيات حديثة أي الانتقال من مجتمع ورقي إلى مجتمع لا ورقي (الكتروني)، والذي أثر بدوره على العقد الإداري من خلال إمكانية إبرام هذا الأخير بوسيلة الكترونية.

الدراسة السادسة: دراسة ماجد ملفي الديحاني (٢٠٢٣): دراسة بعنوان "أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية "دراسة مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي"[٦]، تناولت الدراسة أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية، ثم قارنت الدراسة أساليب إبرام العقود في القانون المصري والنظام السعودي. وخلصت الدراسة إلى أن وجود نظم تقنية المعلومات أصبح أمراً واقعاً، بل مفروضاً على الأنظمة العربية، وعليه فإن استخدام العقود الإلكترونية عبر شبكة المعلومات (الانترنت)، استوجب وجود مشاريع للحكومة الإلكترونية في غالبية دول العالم ومنها الدول العربية مثل: الكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وهذا أدى بدوره إلى تطوير أساليب إبرام العقود الإدارية.

الدراسة السابعة: دراسة إكرام عبد الحكيم (٢٠٢٥): دراسة بعنوان "أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية "دراسة مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي"[٧]، ناقشت الدراسة أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية في القانون المصري والنظام السعودي وقد خلصت الدراسة إلى أهمية استخدام الوسائل الحديثة في ابرام التعاقدات الحكومية، فلم يعد دورها لتأمين احتياجات الجهات الحكومية، بل لها دوراً في تطوير الاستثمارات الداخلية والخارجية للدول، والمساهمة في تطوير الاقتصاد اقليميًا وعالميًا. كما بينت الدراسة أن المنظم السعودي استحدث اساليب متطورة في إبرام العقود الإدارية، كالمزايدة العكسية الإلكترونية وتوطين الصناعة ونقل المعرفة، بخلاف الوضع في القانون المصري.

---

[٦] الديحاني، ماجد ملفي زايد. (٢٠٢٣). أساليب إبرام العقد الإداري الإلكتروني: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٤، ع ٥٧. ٣٤٤- ٣٠٥، مسترجع من https://jslem.journals.ekb.eg/article_286434.html

[٧] حسن، اكرام عبد الحكيم محمد. (٢٠٢٥). أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية "دراسة مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي". الدوريات المصرية، مج ٣٧ ، ع ١١٠، ٧٠١ – ٧٧٨. https://journals.ekb.eg/article_418894_0.html.

الدراسة الثامنة: دراسة Michaela MacDonald (٢٠١٧): دراسة بعنوان " Digital Revolution: Challenges for Contract Law in Practice, Edited by Reiner Schulze and Dirk Staudenmayer"[٨]، تناولت المقالة مفهوم التقنية الأساسية ونماذج الأعمال، والفرص والفوائد التي تقدمها للمستهلكين الرقميين، فضلاً عن المخاطر والتحديات التي يطرحها العالم الرقمي. كما استعرضت المقالة القيم الأساسية اللازمة لتحقيق الرقمنة الناجحة، والتي من أهمها الثقة، الشفافية، الخصوصية والأمان. كما بينت المقالة المهمة الصعبة، للعقود الإلكترونية والتي تمثلت في صياغة سياسات فعالة وشاملة لحماية المستهلك، وكيفية تنفيذها بنجاح في الممارسة العملية.

الدراسة التاسعة: دراسة I. Djuraev et al. (٢٠٢٥): دراسة بعنوان " The Impact of Digitization on Legal Systems in Developing Countries"[٩]، تناولت المقالة التأثير التحويلي للرقمنة على الأنظمة القانونية في الدول النامية، مع التركيز على دمج التقنيات الناشئة مثل البلوكشين والعقود الذكية. من خلال استكشاف دراسات حالة من الهند وكينيا والبرازيل ورواندا وجنوب أفريقيا والفلبين وغانا، كما أبرزت الدراسة كيفية تعزيز التبني الرقمي البنية التحتية القانونية، ويوسع الوصول إلى العدالة، ويدفع التطور التنظيمي.

خطة الدراسة:

تتناول الدراسة الحالية التطور التشريعي في العقود الإدارية في ضوء التحول الرقمي، مع التركيز على تحليل الإطار القانوني والنظري للعقود الإدارية في ضوء التحول الرقمي بالمملكة العربية السعودية. وفي هذا السياق، جاءت الدراسة في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة. حيث تضمنت المقدمة مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة وأهميتها،

(8) Michaela MacDonald. (2017). Digital Revolution: Challenges for Contract Law in Practice, Edited by Reiner Schulze and Dirk Staudenmayer. International Journal of Law and Information Technology, Volume 25, Issue 4, Winter 2017, Pages 344–346, https://doi.org/10.1093/ijlit/eax011

(9) Ikhtiyor B. Djuraev, Azim Sh. Baratov, Shokhjakhon A. Khujayev, Iroda B. Yakubova, Mokhichekhra N. Rakhmonova, Bobur M. Mukumov, and Nodirakhon M. Abdurakhmanova.2025. QUBAHAN ACADEMIC JOURNAL VOL. 5, NO. 1, https://doi.org/10.48161/qaj.v5n1a1246

(ISSN: 2537 - 0758)

والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة وخطتها. ويبدأ المبحث الأول بتقديم الإطار النظري للعقود، من خلال التعريف بالتشريعات المتعلقة بالعقود الإدارية، فضلاً عن تحديد مفهوم العقود الإدارية في ضوء التحول الرقمي. ويتناول المبحث الثاني النطاق القانوني للعقود الإدارية في ظل التحولات الرقمية لحماية، من خلال استعراض النصوص القانونية الحالية المتعلقة بتنظيم العقود الإدارية، مع تسليط الضوء على الأنماط الجديدة للعقود الإدارية في ظل التحول الرقمي. وفي المبحث الثالث تم التركيز على أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية، متناولاً أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في بعض الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى دراسة أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية. وفي المبحث الرابع، تم مناقشة تحديات تنظيم العقود الإدارية في ظل التحولات الرقمية، مثل التحديات المتعلقة بالتشريعات القانونية، والتحديات المتعلقة بتقنية المعلومات وأنماط العقود الإلكترونية. وفي الخاتمة، سيتم تقديم التوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، بهدف تعزيز وتطوير التشريعات القانونية لتنظيم العقود الإدارية في ضوء التحولات الرقمية، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتضمنت مشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة وأهميتها، والدراسات السابقة، ومنهجية الدراسة وخطتها.

المبحث الأول: الإطار النظري للعقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: التعريف بالأسس التشريعية التي تحكم العقود الإدارية التقليدية في النظام السعودي.

المطلب الثاني: مفهوم العقود الإدارية الإلكترونية.

المبحث الثاني: أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية.

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في بعض الدول العربية.

المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث: التطور التشريعي للعقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: تطور الإطار التنظيمي للعقود الإدارية الإلكترونية.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية للعقود الإلكترونية.

المبحث الرابع: تحديات تنظيم العقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والأمنية.

المطلب الثالث: التحديات البشرية والإجرائية.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار النظري للعقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم:

تكمن أهمية الدراسة في كونها واكبت الانفجار الرقمي في الآونة الأخيرة في المملكة العربية السعودية، لذلك تظهر أهميتها النظرية في إطار الدراسة النظري، والذي يشمل استعراض النصوص القانونية المتعلقة بالعقود الإدارية الحالية، وتحديد مفهوم العقود الإدارية الإلكترونية في ضوء التحول الرقمي. من هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث دراسة الإطار النظري للعقود الإدارية في ضوء التحول الرقمي، ويستعرض المفاهيم الأساسية التي تساهم في بناء الفهم العميق للمبادئ القانونية المتعلقة بالعقود الإدارية في ظل التحولات الرقمية. **وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين على النحو التالي:**

المطلب الأول: التعريف بالأسس التشريعية التي تحكم العقود الإدارية التقليدية في النظام السعودي

المطلب الثاني: مفهوم العقود الإدارية الإلكترونية.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الأول

التعريف بالأسس التشريعية التي تحكم العقود الإدارية التقليدية في النظام السعودي

أولاً: مفهوم العقود الإدارية التقليدية

تُعد العقود الإدارية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة العامة لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات مع الأفراد أو الشركات لتنفيذ خدمات أو أعمال تدخل ضمن اختصاصها. ونظرًا لطبيعة هذه العقود وخصوصيتها، فقد نشأت حاجة ملحّة إلى تنظيمها بنصوص قانونية واضحة ومحددة تميزها عن العقود المدنية والتجارية، وتراعي في ذات الوقت اعتبارات المرفق العام ومتطلباته.

وقد تطورت التشريعات القانونية المتعلقة بالعقود الإدارية في الدولة الحديثة عبر مراحل مختلفة، بدءًا من غياب النصوص الصريحة، مرورًا باستلهام قواعدها من الاجتهاد القضائي، وخصوصًا من مجلس الدولة الفرنسي، وصولًا إلى تقنين بعض أحكامها في قوانين خاصة أو ضمن القوانين العامة المنظمة للصفقات العمومية أو المشتريات الحكومية.

وتتعدد مصادر هذه التشريعات بحسب النظام القانوني لكل دولة، فبعض الدول تعتمد على قوانين خاصة تنظم العقود الإدارية كليًا، بينما تدمج دول أخرى أحكامها ضمن قوانين المشتريات العمومية أو قانون المالية العامة أو قوانين الإجراءات الإدارية. ورغم اختلاف هذه التشريعات في الشكل، إلا أنها تتفق في الجوهر على ضمان تحقيق المصلحة العامة، وحماية المال العام، وضبط العلاقة بين الإدارة والمتعاقد معها وفقًا لمبادئ الشفافية والمساواة والمنافسة.

وتتمثل أبرز القواعد القانونية التي تنظم العقود الإدارية في:

- النصوص التشريعية الصادرة عن السلطة التشريعية أو التنفيذية،
- الاجتهادات والمبادئ القضائية، لاسيما الصادرة عن المحاكم الإدارية.
- المبادئ العامة للقانون الإداري، مثل مبدأ استمرار المرفق العام، ومبدأ قابلية العقد للتعديل أو الإنهاء لمقتضيات المصلحة العامة.
- العرف الإداري الذي اطرد واستقر وأخذ قوته الإلزامية.

وتُعد هذه القواعد، مجتمعة، الإطار القانوني الناظم للعقود الإدارية، الذي يوازن بين حقوق الإدارة وصلاحياتها، وحقوق المتعاقد معها، بما يحقق انتظام المرافق العامة واستمراريتها.

ثانياً: الإطار القانوني المتعلق بالعقود الإدارية التقليدية

سنتناول بشكل منهجي الأساس التشريعي الذي يحكم العقود الإدارية في النظام السعودي، مع التركيز على القوانين والأنظمة ذات الصلة، وذلك بأسلوب أكاديمي مناسب لموضوع الدراسة:

تخضع العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية لمنظومة قانونية متكاملة، تستمد أحكامها من الشريعة **الإسلامية**، ثم من **الأنظمة واللوائح التنظيمية** الصادرة عن الجهات المختصة، وعلى رأسها **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية**، الذي يُعد المصدر الرئيس في تنظيم العقود التي تبرمها الجهات الحكومية مع الأفراد أو الشركات.

وقد شهد الإطار القانوني للعقود الإدارية في السعودية تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل توجه الدولة نحو **تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠**، وما صاحبها من إصلاحات إدارية وتشريعية شاملة، شملت تحديث الأنظمة المتعلقة بالعقود الإدارية، وتبني الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة في إجراءات إبرام وتنفيذ العقود الحكومية.

(أ) الشريعة الإسلامية

تستند العقود الإدارية، كسائر العقود في المملكة، إلى **مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية**، التي تشكل المرجعية العليا للنظام القانوني السعودي. والشريعة هنا حاكمة بشقيها النصي والاستنباطي. فالأول هو أدلة الشريعة المجمع عليها وهي الكتاب والسنة والإجماع وبعض أنواع القياس. والاستنباطي وهي الأدلة الاجتهادية من أدوات السياسة الشرعية التي يستعين بها الإمام أو ولي الأمر فيما لا نص فيه خاص متعين من الكتاب والسنة فيقوم بتنظيم العقود بما يحقق المصلحة العامة، ويمنع الضرر والفساد، وهو ما يُعد سندًا شرعيًا لتدخل الدولة في تنظيم العقود الإدارية وفقًا للمتغيرات الحديثة[١٠]. وذلك كالمصلحة المرسلة والاستحسان والاستصلاح وسد الذريعة وفتح الذريعة والبراءة الأصلية.

[١٠] الفوزان، محمد بن عبد الله. (٢٠٢١). القانون الإداري السعودي. مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة.

(ISSN: 2537 - 0758)

(ب) نظام المنافسات والمشتريات الحكومية

يُعد **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢٨) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ** (٢٠١٩م)، وتعديلاته، الإطار القانوني الأساسي المنظم للعقود الإدارية في المملكة. ويهدف هذا النظام إلى:

- تنظيم الإجراءات المتعلقة بالمشتريات الحكومية.
- تعزيز النزاهة والشفافية.
- تحقيق كفاءة الإنفاق العام.
- دعم المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تمكين التحول الرقمي في التعاقدات الحكومية.

وقد جاء النظام الجديد ليحل محل النظام السابق، واستحدث العديد من الآليات الحديثة مثل: التعاقد من خلال المنصات الإلكترونية، كمنصة **اعتماد**، وإجراءات التقييم الفني، والعقود طويلة الأجل، كما نظم العقود التفاوضية، والاتفاقيات الإطارية، وغيرها من الوسائل التي تمنح الإدارة مرونة أكبر في إبرام العقود مع الحفاظ على الشفافية والمنافسة.

(ت) الأنظمة واللوائح ذات الصلة بالعقود الإدارية التقليدية

إلى جانب نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، هناك مجموعة من الأنظمة واللوائح التي ترتبط بالعقود الإدارية بشكل مباشر أو غير مباشر، منها[١١]:

- اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بقرار وزير المالية رقم (٣٤٧٩) وتاريخ ١٤٤١/٨/١١هـ.
- **نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ بتاريخ: ١٤٢٨/٩/١٩هـ:** باعتباره الجهة القضائية المختصة بالنظر في المنازعات الإدارية، بما في ذلك المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية.
- **نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٥) وتاريخ: ١٤٤٣/ ١/ ٢٧م

[١١] الجريسي، خالد بن عبد الرحمن. (٢٠١٩). النظام القانوني للعقود الإدارية في المملكة العربية السعودية. مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.

- **أنظمة المحاسبة الحكومية، ونظام الرقابة على المشتريات،** حيث تتداخل هذه الأنظمة في تحديد الإجراءات المحاسبية والرقابية المرتبطة بإبرام العقود وتنفيذها. ومن ذلك: نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد ونظام ديوان المراقبة العامة (الديوان العام للمحاسبة) ولوائحها.
- **تنظيم هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٥١) وتاريخ: ١٥/ ٩/ ١٤٤٢هـ،** والتي تلعب دورًا محوريًا في توجيه العقود نحو دعم الاقتصاد الوطني.
- **تنظيم هيئة كفاءة الإنفاق** والمشروعات الحكومية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٨٩) وتاريخ: ١١/٧/ ١٤٤٢هـ، والذي يهدف إلى دعم إدارة المشروعات والتشغيل والصيانة في الجهات العامة من خلال جهة مركزية لإبرام العقود عبر اتفاقيات إطارية.
- **نظام التخصيص الصادر بالمرسوم** الملكي رقم (م/٦٣) وتاريخ: ١٤٤٢/٨/٥هـ، والذي يهدف لتعزيز دور القطاع الخاص في المشاريع والعقود الحكومية
- **وغيرها من الأنظمة واللوائح كلائحة التصرف في عقارات الدولة** و**لائحة المشاركة في الدخل** ولائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (٢٤٥) بتاريخ: ١٤٤/٣/٢٩هـ

(ث) المبادئ القضائية والاجتهاد القضائي الإداري:

تعد المبادئ الصادرة عن المحكمة العليا في ديوان المظالم ملزمة قضائيا وتأخذ قوتها القضائية على نظائرها من القضايا والدعاوى المرفوعة. ويدل على ذلك ما ورد في المادة الحادية عشرة: "تختص المحكمة الإدارية العليا بالنظر في الاعتراضات على الأحكام التي تصدرها محاكم الاستئناف الإدارية، **إذا كان محل الاعتراض على الحكم ما يأتي:** أ- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية، أو الأنظمة التي لا تتعارض معها أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، بما **في ذلك مخالفة مبدأ قضائي** تقرر في حكم صادر من المحكمة الإدارية العليا".

أما الاجتهاد القضائي فإن النظام القضائي السعودي لا يعتمد مبدأ **السوابق القضائية الملزمة،** لكن قرارات **ديوان المظالم،** بوصفه محكمة إدارية، تسهم في رسم

(ISSN: 2537 - 0758)

معالم نظرية العقود الإدارية في السعودية، حيث تناولت العديد من الأحكام مسائل مثل فسخ العقود الإدارية، والتعويض، ومبدأ القوة الملزمة للعقد، وغيرها من المبادئ التي أصبحت تشكل جزءًا من الفقه القضائي الإداري[١٢].

المطلب الثاني

مفهوم العقود الإدارية الإلكترونية

تُعد العقود الإدارية من الوسائل الجوهرية التي تعتمد عليها الإدارة العامة لتنفيذ السياسات العامة وتحقيق المصلحة العامة. ويكتسب هذا النوع من العقود خصوصية من حيث أطرافه، وغايته، والشروط التي تحكمه، إذ تكون الإدارة طرفًا فيه وتمارس فيه امتيازات السلطة العامة. ومع تطور التقنيات الحديثة، دخلت العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة تتسم بالرقمنة والتحول الإلكتروني، ما أدى إلى إعادة النظر في بعض مفاهيمها التقليدية، سواء من حيث الشكل أو الإجراءات أو حتى وسائل الإثبات والتنفيذ.

أولاً: المفهوم التقليدي للعقود الإدارية

جاء في ديوان المظالم في أحد أحكامه: "العقد الإداري هو ما تكون الدولة طرفا فيه على أساس ما لها من سلطة عامة بإرادتها الآمرة بوصفها ذات سلطان"[١٣] وبالاستناد إلى المبادئ العامة للقانون الإداري المقارن، يُعرف العقد الإداري بأنه **"اتفاق يتم بين جهة إدارية وشخص طبيعي أو اعتباري خاص، يتضمن تنفيذ عمل أو خدمة تدخل ضمن اختصاص الإدارة، ويخضع في جوهره لنظام قانوني غير مألوف في العقود المدنية، ويستند إلى أحكام تنظيمية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة".**

ويُميز هذا النوع من العقود عن العقود المدنية بكونه:

- يخضع لاختصاص **ديوان المظالم** (القضاء الإداري).
- يُطبق عليه نظام **المنافسات والمشتريات الحكومية**، لا أحكام العقد المدني.
- تكون الدولة طرفا فيه باعتبارها ذات سلطان

---

[١٢] الصقير، سامي محمد. (٢٠٢٢). تطور نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في المملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدراسات القانونية، العدد ٤٦.

[١٣] راجع القضية رقم ٣/ ٤٧١/ ق لعام ١٤٢١ هـ من مجموعة الأحكام القضائية المجلد رقم: ١٥ ص٢٢

- يرتبط محل العقد بالمرفق العام
- يتمتع فيه الطرف الإداري بامتيازات وضع الشروط الاستثنائية كحق التعديل والزيادة على بنود العقد وفرض الغرامات والفسخ بإرادة منفردة في حالات معينة.

ثانياً: مفهوم العقود الإدارية الإلكترونية

مع تسارع التحول الرقمي في المملكة، لا سيما في إطار **رؤية السعودية ٢٠٣٠**، شهد مفهوم العقود الإدارية تطورًا نوعيًا، يتمثل في تحديث إجراءات الإبرام والتنفيذ والرقابة، دون المساس بجوهرها القانوني. فقد أصبحت العقود الإدارية في كثير من الحالات تُبرم وتُدار **رقميًا بالكامل**، من خلال منصات إلكترونية حكومية، أبرزها منصة "**اعتماد** "التابعة لوزارة المالية[١٤].

ويُمكن تعريف العقود الإدارية الرقمية في السياق السعودي بأنها:

"عقود تبرمها الجهات الحكومية مع أطراف خاصة، عبر وسائل إلكترونية معتمدة، في إطار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتخضع في إنشائها وتنفيذها للأنظمة الإلكترونية والإجرائية التي تحقق الكفاءة والشفافية والمنافسة، مع مراعاة القواعد النظامية العامة للعقود الإدارية"[١٥].

ثالثاً: ملامح تأثير التحول الرقمي على مفهوم العقود الإدارية

(أ) التوثيق الرقمي للعقود

أصبحت العقود تبرم وتحفظ وتُوثق إلكترونيًا، وهو ما يُسهم في تعزيز الشفافية وسهولة الرجوع إلى العقد وملحقاته.

(ب) الإجراءات الإلكترونية

تشمل الإعلان عن المنافسات، استقبال العروض، التقييم، الترسية، توقيع العقد، وحتى تسلم المشروع إلكترونيًا.

(ت) تقنيات التتبع والرقابة

تم دمج أدوات رقمية لقياس الأداء والمتابعة الدورية للعقود.

---

[١٤] التركي، إبراهيم عبد الله. (٢٠٢٢). العقود الإلكترونية في النظام السعودي. عمان: دار كنوز المعرفة.

[١٥] المنيف، ماجد بن عبد الله. (٢٠٢٢). التحول الرقمي في المشتريات الحكومية: الواقع والمأمول. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، مج٣٤،ع ٢، ٨٩-١١٢

(ISSN: 2537 - 0758)

(ث) إثبات العقود وحجيتها:

أُعطيت العقود الإلكترونية نفس الحجية النظامية للعقود الورقية، بموجب أنظمة مثل **نظام التعاملات الإلكترونية** (الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٨ لعام ١٤٢٨هـ).

رابعاً: التحديات القانونية

رغم التقدم الكبير، إلا أن التحول الرقمي للعقود الإدارية يطرح تساؤلات قانونية مهمة، مثل:

- مدى كفاية القواعد النظامية لمواجهة النزاعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية.
- الحاجة إلى تطوير الاجتهاد القضائي الإداري ليتماشى مع الأدلة الرقمية.
- ضمان أمن المعلومات وحماية البيانات في سياق إبرام وتنفيذ العقود إلكترونيًا.

المبحث الثاني
أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية

تمهيد وتقسيم:

التحول الرقمي لم يعد خيارًا بل ضرورة فرضتها متغيرات العصر، وقد أثر بعمق على تنظيم العقود الإدارية من حيث الشكل والمحتوى والآليات الرقابية، مما يستدعي تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي بما يواكب هذا التطور ويضمن فعالية وعدالة الإجراءات التعاقدية. وأثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية يعد من الموضوعات الحديثة والمهمة، نظرًا لما يشهده العالم من تطور متسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما فرضه هذا التحول من تحديات وفرص على الإدارة العامة، لا سيما في مجال التعاقدات والعقود الإدارية.

ومن أبرز آثار التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية ما يلي:

- **تحديث إجراءات التعاقد**

- **التحول من الورقي إلى الإلكتروني:** أصبحت العقود تُبرم وتُدار عبر المنصات الرقمية بدلاً من الأساليب التقليدية، ما أدى إلى تسريع الإجراءات وتحقيق قدر أكبر من الشفافية.
- **التوقيع الإلكتروني:** اعتماده أصبح بديلاً معترفًا به قانونًا عن التوقيع اليدوي، مما يسهل إبرام العقود عن بُعد.

- **المناقصات الإلكترونية:** ساعدت المنصات الإلكترونية في طرح وإدارة المناقصات العامة بشكل أكثر كفاءة وتنافسية.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة**

- التحول الرقمي يقلل من فرص الفساد الإداري من خلال تتبع خطوات التعاقد إلكترونيًا.
- يُتيح للجهات الرقابية والمتعاملين الوصول إلى بيانات العقود بطريقة سهلة ومنظمة.

- **تقنين العقود الإلكترونية**

أدى التحول الرقمي إلى ضرورة تعديل وتطوير الأطر القانونية المنظمة للعقود الإدارية لتشمل:

- الاعتراف بالعقود الإلكترونية.
- تنظيم التوقيع الإلكتروني.
- حماية البيانات الشخصية.
- أمن المعلومات والسرية في التعاقدات الرقمية.

فالتحول الرقمي يعيد تشكيل تنظيم العقود الإدارية في الدول العربية والأجنبية، من خلال تسريع العمليات، تعزيز الشفافية، تقليل التكاليف، ورفع مستويات الأمان القانوني والتقني. تختلف بعض التحديات بين الدول، لكن الاتجاه العام يدعم تبني الحلول الرقمية لتحقيق إدارة أكثر كفاءة وشفافية. ويتناول هذا المبحث أثر التحول الرقمي في العقود الإدارية عبر مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في بعض الدول العربية.

المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول

أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في بعض الدول العربية

لقد جلب ظهور التحول الرقمي تغييرات كبيرة في مجالات مختلفة، بما في ذلك العقود الإدارية. مع استمرار تطور التقنيات الرقمية، يجب على الأطر القانونية التي

(ISSN: 2537 - 0758)

تحكم هذه العقود أن تتكيف لضمان بقائها فعالة وذات صلة. كما أن قطاع الإدارة العامة في عدد من الدول العربية، شهد تحولًا جوهريًا نحو الرقمنة، حيث باتت العقود الإدارية من أهم المجالات التي تستفيد من هذا التحول. لقد أدى تبني التقنيات الرقمية إلى تغييرات كبيرة في كيفية إبرام العقود الإدارية وإدارتها، مما انعكس إيجاباً على كفاءة العمل الحكومي وشفافيته، وأبرز مظاهر التحول الرقمي في العقود الإدارية في الدول العربية:

(أ) تبني أنظمة إدارة العقود الرقمية:

بدأت العديد من الدول العربية، مثل الإمارات، ومصر، والمغرب، والأردن في اعتماد أنظمة إدارة العقود الرقمية(CLM)، والتي تتيح إدارة دورة حياة العقد من الإعداد حتى التنفيذ، مع إمكانية التتبع والمراجعة الفورية، مما يقلل من الأخطاء والتأخيرات.

(ب) استخدام التوقيع الإلكتروني:

أصبح التوقيع الإلكتروني معتمداً بشكل رسمي في الكثير من الدول العربية، مما سهل إبرام العقود الإدارية عن بُعد، وقلل من الحاجة إلى الحضور المادي للأطراف، وهو ما ساهم في تسريع العمليات الإدارية.

(ت) تحسين الشفافية والمساءلة:

تتيح الأنظمة الرقمية سهولة الوصول إلى بيانات العقود وتقارير الأداء، مما يعزز الشفافية ويقلل من فرص التلاعب أو الفساد الإداري.

(ث) أتمته العمليات الإدارية:

أدت الرقمنة إلى أتمته العديد من الإجراءات المتعلقة بالعقود الإدارية، مثل المراجعة القانونية، متابعة التنفيذ، وإدارة المخاطر، مما قلل من الجهد البشري وزاد من دقة وكفاءة العمل.

(ج) العقود التقليدية مقابل العقود الإلكترونية

يكشف التحليل المقارن للعقود التقليدية والإلكترونية عن عدة اختلافات رئيسية. غالبًا ما تتميز العقود التقليدية بشكلها المادي، مما يتطلب وثائق مكتوبة وتنفيذًا شخصيًا. على النقيض من ذلك، فإن العقود الإلكترونية، تعتمد على التوقيعات الرقمية والمنصات عبر الإنترنت لإنشائها وتنفيذها، وهذا التحول له تداعيات على الاعتراف القانوني وقابلية التنفيذ للعقود في العصر الرقمي.

مقارنة بين العقود التقليدية والعقود الإلكترونية:

وجه المقارنة	العقود التقليدية	العقود الإلكترونية
النموذج	شكل مادي، أو وثائق مكتوبة	نموذج إلكتروني، توقيعات رقمية
التنفيذ	تنفيذ شخصي	المنصات الإلكترونية
الاعتراف القانوني	الأطر القانونية القائمة	الأطر القانونية المتطورة
حماية العميل	أحكام محدودة	حماية معززة من خلال الدولة
حماية البيانات	التدابير التقليدية لحماية البيانات	لوائح صارمة للمعاملات الرقمية
حل النزاعات	آليات حل النزاعات التقليدية	آليات جديدة لحل النزاعات عبر الإنترنت

(ح) أمثلة من التجارب العربية في التحول الرقمي:

١- **مصر:** أصدرت مصر قانون المعاملات الإلكترونية الذي ينظم العقود الإلكترونية ويحدد متطلباتها القانونية، مما سهل إبرام العقود الإدارية رقمياً وشجع على التحول الرقمي في جميع مراحل التعاقد[١٦]. مما تطلب إجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية لتيسير عملية التحول الرقم، منها تعديل بعض القوانين مثل قانون التوثيق (على سبيل المثال وليس الحصر) لإتاحة عملية التواصل بين الموثق والمواطن دون الحاجة إلى حضور المواطن إلى مكتب التوثيق. وكذلك مراجعة وتعديل قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، وذلك لتشجيع وتطوير صناعة تحليل البيانات وتطوير صناعة المحتوى الرقمي وخاصة فيما يتعلق بتطبيقات الواقع الافتراضي والواقع المعزز والميتافيرس. كذلك أصدرت مصر قانون لـ"أمن المعلومات" وهو تشريع يحدد أسس حماية الأصول المعلوماتية والبنية التحتية الحرجة للدولة من خلال منظومة للأمن القومي السيبراني على مستوى الدولة تحدد مسئوليات الجهات المختلفة في الدولة (حكومية وغير حكومية) في تحقيق الأمن السيبراني. ويجب أن يحدد القانون (ولائحته التنفيذية) مسئوليات إدارات ومسئولي أمن المعلومات في الجهات المختلفة سواء حكومية أو خاصة،

[١٦] وديع، وأسامة وجدي؛ سيدهم، عاطف فتحي حبيب. (٢٠٢٣). التحول الرقمي في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة تحليلية مقارنة لخدمات الحكومة الإلكترونية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ع ٢، ٣،٣٥٧-٤٣٣. استرجع من: https://cfdj.journals.ekb.eg/article_289162.html

(ISSN: 2537 - 0758)

ويحدد أيضا الإجراءات الفنية والإدارية اللازمة لمواجهة الأخطار والهجمات السيبرانية، كما ينبغي أن يحدد القانون سلطات الجهات المسئولة عن التفتيش على مدى التزام الجهات المختلقة بالقواعد المنظمة لتأمين نظم المعلومات والبنية التحتية، كما يحدد أيضا العقوبات التي يتم توقيعها على المخالفين سواء كانت عقوبات مالية أو مُقيدة للحرية، حيث أن التحول الرقمي لن يكتب له النجاح إلا من خلال ضمان تأمين النظم والبنية التحتية. كما إصدار قانون لـ"المعاملات الإلكترونية"، وهو تشريع يهدف إلى تحديد متطلبات المعاملات الإلكترونية مثل المراسلات الإلكترونية والسجلات الإلكترونية وحجيتها في الاثبات، وتعريف العقود الإلكترونية، وكيفية إبرامها وإنفاذها، ويحدد قواعد تسجيل النطاقات الإلكترونية تحت نطاق المستوى الأعلى لمصر، ويحدد الجهة المسئولة عن تسجيل أسماء النطاقات في مصر. على أن يتكامل القانون مع القوانين السابقة له مثل قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بالتوقيع الإلكتروني واللائحة التنفيذية له، وأيضا مع قانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ لتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي ولائحته التنفيذية، وغير ذلك من القوانين التي تنظم المعاملات الإلكترونية المختلفة. ويساعد إصدار مثل هذا القانون على تشجيع عمليات التحول الرقمي في التعاقدات بين الجهات المختلفة وبينها وبين الأشخاص، وبين الأشخاص بعضهم البعض، ويشجع أيضا على التحول الرقمي في العمليات المتعلقة بالشراء وخاصة فيما يتعلق بالشراء من خلال المناقصات بأنواعها المختلفة وإبرام العقود المتعلقة بتنفيذ هذه المناقصات. كما راجعت مصر القواعد التنظيمية الصادرة فيما يتعلق بنقديم خدمات إنترنت الأشياء، والتي تعتبر قواعد مانعة في هذا الشأن، والاستفادة بالأطر التنظيمية الصادرة من الدول الشقيقة في هذا المجال، وكذلك القواعد التنظيمية الخاصة بإنشاء مراكز البيانات ومراكز الحوسبة السحابية.

ومن أبرز انعكاسات التحول الرقمي على العقود الإدارية في مصر:

- **اصدار قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة (قانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨):** نصّ على جواز استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات التعاقد.
- **إنشاء منصة "بوابة التعاقدات العامة":** تتيح الاطلاع على المناقصات والمزايدات الحكومية إلكترونيًا، ما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة.

٢- **الإمـارات:** تضـع الإمـارات التفـوق الرقمـي الحكومـي فـي صلـب أولوياتهـا خـلال الفترة القادمـة، تماشـياً مـع رؤيـة "نحـن الإمـارات ٢٠٣١"، حيـث تعمـل علـى بنـاء المفاهيـم والنمـاذج الحكوميـة المتجـددة واعتمـاد أدوات التغييـر لتحقيـق التحـولات الكبرى وتستخدم أحدث التكنولوجيا وتقوم بتصميم سياسات مرنة ومتجددة قابلة للتطبيق علـى المستوى الإنساني والاقتصادي لتعزز تنافسية الدولة عالمياً[١٧]. فقد انعكست جهود التّحول الرقمي على الاستثمار، فتم تطبيق الحكومة الإلكترونية في التعليم الرقمي، والصحة الرقمية والعدالة الرقمية، وتصميم وتطوير الخدمات الحكومية، وتكريس الحق في الوصول إلى المعلومات وتوفير البيانات في خدمة الأفراد والمؤسسات، مع القياس المستمر لرضا المتعاملين عندَّ استخدام الخدمات الرقمية. كما تصدرت الإمارات التصنيف العالمي في عدة مؤشرات حكومية مهمة. حيث احتلت المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر الخدمات الحكومية والخدمات الحكومية المتمحورة حول الإنسان، انسجاماً مع رؤيتها الرامية لتقديم تجربة متميزة ومركزة حول احتياجات المواطنين والمقيمين. كما احتلت المرتبة الأولى في مجال المشاركة العامة والمشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة. وعلى صعيد التحول الرقمي الحكومي، احتلت الإمارات المرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر نضج التحول الرقمي الحكومي، حيث عملت على تطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة والرقمنة في تقديم الخدمات وتحسين كفاءة العمل الحكومي. واحتلت المرتبة الثالثة عشرة في مؤشر تطور الحكومة الرقمية، بالإضافة إلى ذلك، احتلت الإمارات المرتبة السادسة عالمياً في مؤشر المشاركة الإلكترونية عبر الإنترنت، تشجيعاً منها للمواطنين والمقيمين على المشاركة الفعالة عبر المنصات الرقمية وتسهل الوصول إلى الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. ونفذت الإمارات في مجال التحول الرقمي الحكومي سلسلة من المبادرات والاستراتيجيات التي تم وضعها وتنفيذها من أجل هذه الغاية، ومن أبرزها، الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات ٢٠٢٥، استراتيجية الإمارات

[١٧] تقرير التحول الرقمي الحكومي. (٢٠٢٣). استرجع من: file:///C:/Users/222/Desktop/government-digital-transformation-report-2023.pdf

(ISSN: 2537 - 0758)

للخدمات الحكومية،٢٠٢٥-٢٠٢١، استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، ٢٠٣١ السياسات الوطنية للأمن السيبراني وذات العلاقة بالتحول الرقمي، استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية ٢٠٢١ بلوك تشين، استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، وغيرها من المبادرات المدروسة، والموجهة على نحو دقيق للارتقاء بمستوى الحياة، وتحسين حياة الناس في دولة الإمارات. يقدم تّقرير التحول الرقمي الحكومي ٢٠٢٣ رؤية شاملة حول التّحول الرقمي في الجهات الحكومية الاتحاديةّ في مختلف القطاعات الحكومية الحيوية، والتي تشمل الاقتصاد، والخدمات المالية، والموارد البشريةّ، والصحة، والتّعليم، والمجتمع، والثقافة والشباب.

ومن أبرز انعكاسات التحول الرقمي على العقود الإدارية في الإمارات:

- **نظام المشتريات الذكي:** اعتمدت الإمارات أنظمة رقمية متقدمة لإبرام العقود، تشمل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية.
- **القانون الاتحادي بشأن المعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية:** أتاح استخدام العقود الإلكترونية والتوقيعات الرقمية، مما ساعد على تسريع إجراءات التعاقد الإداري.
- **منصات موحدة مثل "تسهيل" و"البوابة الاتحادية للمشتريات":** عززت من كفاءة وشفافية الإجراءات.

٣- **الأردن:** أن تطبيق تقنيات الحكومة الإلكترونية يمكن المستفيدين من الحصول على الخدمات بطريقة عادلة وسهلة من خلال رسائل الكترونية ذكية بما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق رضاهم على الخدمات المقدمة وتأسيس بنية الكترونية تقنية للتحول الى الحكومة الإلكترونية ورفع قدراتها وتحقيق الاستثمار الأمثل لمقدراتها وتخفيف الضغط على الموظفين، وتبسيط إجراءات العمل والدقة والانجاز بشكل أسرع وجهد أقل واختصار الإجراءات الادارية بين الدوائر وتقديم الخدمات عن بُعد وتقليل التراكم الورقي بإحلال الوثائق الإلكترونية والتقليل من التزاحم و عدد مرات التردد على البلديات وتحقيق مبدأ العدالة والشفافية الكاملة للحصول على الخدمة. كما إن توفير المتطلبات الحكومة الالكترونية بكل تفاصيلها يساعد على إنشاء وتطبيق أنظمة الحكومة الإلكترونية وتحقيق الاستفادة

القصوى من خدماتها والوصول إلى الاستخدام الأمثل لكافة تطبيقاتها من أي مكان وتقليل المخاطر التي قد تواجه المستخدم كما أنها تسهم في تأدية البلدية لوظائفها بصورة أكثر فعالية ومصداقية مما يساعد على زيادة الثقة في التعاملات الإلكترونية من قبل متلقي الخدمة وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين مما يعمل على تقليل أوقات المعاملات للمواطنين متلقي الخدمة وقد شكلت التوجيهات الملكية المتعلقة بحزمة من الإجراءات التحفيزية للبلديات وإطلاق الجوائز التحفيزية التي ساهمت بإحداث نقلة نوعية في تحسين الخدمات التي تقدم للمواطن وتحقيق إنجاز على أرض الواقع مشيراً إلى المسؤولية الكبيرة التي تقع على البلديات في التنمية والتشغيل[١٨] .

وجاءت الحكومة الالكترونية بالعمل على إلحاق البلديات في منظومة الخدمات التي تقدمها البلدية للمواطنين لأن النهوض بالاقتصاد والتنمية يحتاج بشكل أساسي إلى مشاركة حقيقية بين المجالس المحلية والحكومة من أجل تفعيل دور البلديات في العمل التنموي من خلال تنفيذ مشروع تطوير الخدمات الإلكترونية للبلديات من أجل تبسيط الإجراءات عن طريق الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البلديات وزيادة الشفافية وتقليل الوقت والجهد على المواطنين في الحصول على جودة الخدمات وتطبيق أعلى مستويات أمن المعلومات، هذا إضافة إلى تقليل عدد المعاملات الورقية ما أمكن وعليه يمكن أن تشمل الخدمات التي تقدمها البلديات من خلال تطبيق تقنيات الحكومة الالكترونية ترخيص الابنية والمحلات والشركات، ودفع رسوم الأبنية والتحقيقات والمهن، وطلبات الأعمال الإنشائية الكترونيا، وتقديم الشكاوى والمقترحات وطلبات الصيانة والخدمات العامة، كذلك إصدار تصاريح الحفر وإنشاء وصيانة الأطراف والتقاطعات المرورية وإصدار تصاريح خيم المناسبات العامة والنشاطات الثقافية والترفيهية وخدمة إزالة مظاهر إعاقة الحركة المرورية بالإضافة يمكن الحصول على خدمات إصدار رخصة بناء إصدار إذن أشغال.وقد تم حث البلديات على الاهتمام بتطبيق تقنيات الحكومة

[١٨] أحمد، مروان روحي طلال. (٢٠٢٣). أثر تطبيق تقنيات الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في البلديات. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج ٤، ع ٣، ٣٥٧،٣–٤٣٣. استرجع من: https://cfdj.journals.ekb.eg/article_289162.html

(ISSN: 2537 - 0758)

الإلكترونية في البلديات نظراً للدور الذي تلعبه تقنيات الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة المشاريع والخدمات، من خلال عقد دورات تدريبية وتثقيفية لكافة العاملين في البلديات في مجال الحكومة الإلكترونية وأن تهدف هذه الدورات إلى إقناع العاملين بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها تحسين جودة المشاريع والخدمات من خلال هذه الدورات، وتدريب موظفي البلديات على إدارة برامج الحكومة الإلكترونية والتوجه نحو تفعيل كل الخدمات التي تقدمها البلدية من خلال أنظمة الحكومة الإلكترونية.

ومن أبرز انعكاسات التحول الرقمي على العقود الإدارية في الأردن:

- **قانون المعاملات الإلكترونية رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥:** أرسى هذا القانون الأساس القانوني للاعتراف بالتوقيع الإلكتروني والسندات الإلكترونية، مما ساهم في تمهيد الطريق أمام استخدام الوسائل الرقمية في إبرام العقود الإدارية.
- **التعديلات على نظام العطاءات الحكومية:** شهد النظام تغييرات لدعم العمل الإلكتروني من خلال السماح بتقديم العروض والعطاءات عبر منصات إلكترونية، خاصة في المشاريع التي تطرحها الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- **إطلاق منصات إلكترونية للعقود والمشتريات:** منصة الشراء الإلكتروني، أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة هذه المنصة بهدف توحيد إجراءات طرح وإبرام العقود الإدارية إلكترونيًا، مما زاد من مستوى الشفافية وتكافؤ الفرص في العطاءات الحكومية
- **نظام الشراء الإلكتروني الموحد:** يُستخدم لإدارة العطاءات الحكومية بشكل إلكتروني، بدءًا من الإعلان عنها، مرورًا بتقديم العروض، وانتهاءً بإبرام العقود، الأمر الذي قلّص المدد الزمنية والتكاليف الإدارية.

٤- **المغرب:** وضع المغرب إطاراً تشريعياً ومؤسسياً متكاملاً للتحول الرقمي، وأطلق بوابات إلكترونية لخدمات الإدارة العامة، مما سهل على المواطنين والشركات التعامل مع العقود الإدارية بطريقة رقمية وآمنة[١٩]. ترى المملكة المغربية إن التحول الرقمي بأضلاعه الثلاث (الإطار التشريعي والمؤسساتي والاستراتيجي) يشكل منظومة متكاملة في مجال الإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي، ورافعة

[١٩] زعنون، عبد الرفيع. (٢٠٢٣). البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنه الخدمات العمومية في المغرب. مبادرة الإصلاح العربي. استرجع من: https://www.arab-reform.net/ar/publication

استراتيجية لتحقيق التحولات الشاملة في البلاد وتسريع التطور لتنفيذ العديد من المشاريع الكبرى وتعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي، مما يتطلب التنسيق والتناغم بين هذه المكونات الثلاث، وإشراك كل الفاعلين من تقنيين وخبراء وقانونيين ومقاولين، والاستفادة من أحسن الممارسات في هذا المجال على المستوى الدولي، لضمان انتقال رقمي ناجح وفعال وتقليص الفجوة الرقمية، وتجاوز الأعطال التي سجلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مجال الرقمنة (تأخر في تنفيذ الاستراتيجيات، تغطية جغرافية ضعيفة على مستوى البنيات التحتية .....)، لجعل المغرب قطبا في مجال الصناعة الرقمية على الصعيد الجهوي والإفريقي. وبرزت إرهاصات الإدارة الإلكترونية في المغرب منذ منتصف التسعينيات، بوضع أول برنامج لاستعمال تكنولوجيا الإعلام في الإدارات العمومية، وما واكبه من نزع تدريجي للطابع المادي للمساطر الإدارية، عبر مخططات رسمت خارطة الطريق نحو رقمنه الخدمات الأساسية، عبر استراتيجية المغرب التنافسي التي دعت إلى تجريب تطبيقات الإدارة الإلكترونية، مع تكييف النسق المؤسساتي ليستوعب تحديات الرقمنة بإحداث كتابة دولة مكلفة بالبريد والتكنولوجيا والاتصالات والإعلام. خلال السنوات الأولى للألفية الثانية، تسارعت وتيرة التحول الرقمي بوضع البرنامج الوطني الأول للإدارة الإلكترونية الذي تمخضت عنه بعض بوادر رقمنه المرافق العمومية، كمرفق العدالة، بالشروع في تجهيز المحاكم في الأنظمة والبنيات المعلوماتية، وإنشاء مواقع إلكترونية لتيسير الحصول على الخدمات القضائية كموقع وزارة العدل وبوابة محاكم. وفي الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ صياغ المغرب المخطط الرقمي من أجل تقريب الإدارة من حاجات المستفيدين عبر برنامج طموح للحكومة الإلكترونية تضمن ٨٩ مشروعاً. ومع بداية ٢٠١٧ أُطلق المغرب المنصة الحكومية للتكامل لتمكين المرتفقين من الوثائق اللازمة لإنجاز بعض الخدمات كالبيانات المتعلقة بسجل بطاقة التعريف الوطنية، والسجل التجاري، والسجل العدلي. وانطلاقاً من سنة ٢٠٢٠ شرع القطاع الوزاري المكلف بإصلاح الإدارة في تنفيذ استراتيجية التنمية الرقمية، عبر العديد من المشاريع لجعل الوسائل التكنولوجية رافعة لمواكبة التحول الاقتصادي والاجتماعي، ضمن ثلاثة محاور استراتيجية تتمثل في محور الإدارة الرقمية لتجميع مختلف المبادرات الرامية إلى تطوير التحول الرقمي للإدارة

(ISSN: 2537 - 0758)

المغربية، ومحور الابتكار لتسريع الاقتصاد الرقمي، ومحور محاربة الإقصاء الاجتماعي وتحفيز التنمية البشرية الذي استهدف تحسين جودة حياة المواطنين عبر الرقمنة. لذا فإن التحول الرقمي في المملكة المغربية أسهم في توظيف تكنولوجيا المعلومات في تيسير المساطر الإدارية والحصول على الخدمات العمومية بأقل تكلفة ممكنة، لكن عند التأمل في التأثيرات الفعلية، يتبين أن الرقميات أصبحت تشكل بؤرة لتعميق الممارسات البيروقراطية في ظل تباطؤ سيرورة اتخاذ القرار وتضخم الإطار المؤسساتي وتعقد منظومة التواصل، الأمر الذي يفرض تهيئة الشروط الضرورية للرفع من جودة الخدمات العمومية الرقمية.

ومن أبرز انعكاسات التحول الرقمي على العقود الإدارية في الأردن:

- **مرسوم الصفقات العمومية (٢٠١٣) وتعديله في (٢٠١٩): أتاح** هذا المرسوم إمكانية استعمال الوسائل الإلكترونية في مختلف مراحل الصفقات العمومية، من الإعلان إلى الإسناد، وفتح المجال أمام رقمنه الإجراءات الإدارية ذات الصلة.
- **قانون ٥٣.٠٥ المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية:** مكّن هذا القانون من الاعتراف القانوني بالوثائق الإلكترونية والتوقيعات الرقمية، مما شكل أساساً لشرعنه العقود الإدارية الإلكترونية وضمان حجيتها.
- **اعتماد منصات إلكترونية لتدبير الصفقات العمومية:** المنصة الوطنية للصفقات العمومية، وهي تُمثل أداة مركزية لإجراء الصفقات إلكترونياً.
- **نظام التدبير الإلكتروني للوثائق والعقود:** أطلقت بعض الإدارات المركزية والجهوية أنظمة داخلية لتدبير وتتبع العقود إلكترونيًا، ضمن مشروع رقمنه الإدارة العمومية المغربية.

المطلب الثاني

أثر التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تطورًا رقميًا واسعًا في مختلف القطاعات، لا سيما في القطاع الحكومي، ضمن رؤية السعودية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى **تحسين الكفاءة والشفافية الحكومية وتعزيز التحول الرقمي** .وقد طال هذا التحول منظومة **العقود الإدارية**، فأدى إلى إعادة هيكلة النظم والإجراءات ذات الصلة بإبرام وتنفيذ ومتابعة هذه العقود.

أولاً: الأساس التشريعي للتحول الرقمي في العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية:

١- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد (١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)

يُعدّ هذا النظام نقطة تحوّل جوهرية، حيث:

- أقرّ **الاستخدام الإلزامي للأنظمة الإلكترونية** في إدارة عمليات الشراء والتعاقد.
- ألغى كثيرًا من الإجراءات الورقية لصالح منصات رقمية.
- عزز مبادئ الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص باستخدام تقنيات حديثة.

٢- نظام التعاملات الإلكترونية (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)

أتاح هذا النظام الاعتراف القانوني بالتوقيع الإلكتروني، والمستندات الإلكترونية، ما شكّل الأساس لإجراء العقود الإدارية عبر المنصات الرقمية.

٣- نظام الإثبات ودليله الإجرائي (١٤٤٣)

تتجلى آثار نظام الإثبات- ولا سيما فيما يتعلق بالأدلة الرقمية في المحررات الرسمية- على العقود الإدارية في عدة أوجه منها:

أولا: تعزيز حجية العقود الإلكترونية، إذ نص النظام صراحة على أن الوثيقة الإلكترونية تعد حجة في الإثبات، شأنها شأن الوثائق التقليدية، ما دامت مستوفية للمتطلبات النظامية، بما في ذلك التوقيع الرقمي والتوثيق الزمني. وهذا يعزز من موثوقية العقود الإدارية المُبرمة إلكترونيًا ويُقلل من فرص إنكارها أو التشكيك فيها.

ثانيا: إدخال وسائل رقمية جديدة للإثبات في منازعات العقود الإدارية، مثل سجلات الدخول إلى الأنظمة الحكومية، وتاريخ إرسال واستلام العطاءات، والمراسلات الرسمية عبر البريد الإلكتروني المعتمد، والتقارير الموقعة إلكترونيًا، وهي عناصر كانت تفتقر سابقًا إلى نص نظامي واضح يحدد حجيتها.

ثالثًا: نقل عبء الإثبات إلى من يدعي التزوير أو الاختراق، حيث قرر النظام أن الأدلة الرقمية لها ذات حجية الأدلة الكتابية ما لم يُثبت العكس، وهو ما يضع عبئًا إثباتيًا كبيرًا على من يطعن في صحة التوقيع الرقمي أو الوثيقة الإلكترونية، خاصة في ظل الاعتماد على بنية تحتية رقمية حكومية مؤمنة.

رابعًا: توجيه الجهات الحكومية إلى توثيق تعاملاتها بما يوافق معايير الإثبات الحديثة، من خلال اعتماد أنظمة مؤتمتة تحفظ التوقيت، ومسار التعاملات، وتسجيل كل

(ISSN: 2537 - 0758)

العمليات التي تتم أثناء تنفيذ العقد، مما يُشكّل سجلًا رقميًا صالحًا للإثبات في أي نزاع محتمل.

خامسًا: إعادة صياغة بنود العقود الإدارية بما يتماشى مع نظام الإثبات الجديد.

٤- سياسات هيئة الحكومة الرقمية

وضعت الهيئة سياسات وإجراءات رقمية موحدة للجهات الحكومية، ومنها ما يتعلق بإجراءات التعاقد الإلكتروني، وأمن البيانات، والتحقق من الهوية الإلكترونية.

ثانيًا: المنظومة الإلكترونية لإدارة العقود الإدارية

(أ) منصة اعتماد(Etimad Platform): وهي منصة إلكترونية أطلقتها **وزارة المالية** وتعد الأداة الرئيسية لإدارة العقود الإدارية رقميًا، **وتشمل:**

١- **إعداد العقود:** إدخال البيانات إلكترونيًا وفق نماذج موحدة.

٢- **طرح المنافسات:** إعلان المناقصات والعطاءات إلكترونيًا.

٣- **استلام العروض والتقييم:** استقبال العروض الفنية والمالية عبر النظام، وإجراء التقييم بطريقة مؤتمتة.

٤- **إبرام العقود إلكترونيًا:** باستخدام التوقيع الرقمي المعتمد.

٥- **متابعة تنفيذ العقود والصرف:** تتبع مراحل التنفيذ والمستخلصات المالية إلكترونيًا.

وقد ساهمت هذه المنصة في:

- **تقليص مدة الإجراءات.**
- **الحد من التلاعب والفساد.**
- **تسهيل مراقبة الجهات الرقابية على كافة مراحل التعاقد.**

(ب) التكامل مع أنظمة أخرى

التكامل مع المنصات والأنظمة الأخرى مثل:

- **المركز الوطني لقياس الأداء (أداء)**
- **نظام سداد** للمدفوعات المالية.
- **منصة فرصة**
- **منصة فرص**
- **منصة قوى**

ومن أبرز انعكاسات التحول الرقمي على العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية:

- **تعزيز الشفافية والمساءلة: حيث** أصبح بالإمكان متابعة العقود من بدايتها حتى صرف مستحقاتها من خلال سجلات رقمية موثقة.
- **تقارير الأداء والمراجعة متاحة فورياً للجهات الرقابية**، مما يسهم في كشف المخالفات ومعالجتها بسرعة.
- **رفع الكفاءة وتقليل الكلفة:** ألغى التحول الرقمي الإجراءات الورقية المكلفة، كما قلّل من تدخل العنصر البشري في المراحل الحرجة (مثل التقييم والترسية)، مما زاد من الكفاءة والحياد.
- **توسيع المشاركة في المنافسات:** مكّن الموردين المحليين والدوليين من التقديم إلكترونيًا، ما أدى إلى **فتح السوق وزيادة المنافسة**
- **سرعة الإنجاز والربط المؤسسي:** حيث أصبحت الجهات الحكومية قادرة على إبرام العقود خلال أيام قليلة، بفضل الأتمته والتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

ويُظهر التحول الرقمي أثرًا عميقًا على تنظيم العقود الإدارية في الدول العربية، حيث أدى إلى تحديث الإجراءات، وزيادة الشفافية، وتقليل التكاليف. ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة إلى تحديث الأطر القانونية والرقابية لضمان فعالية هذه النظم وملاءمتها للتحولات الرقمية المتسارعة.

المبحث الثالث

التطور التشريعي للعقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم:

تشجع رؤية ٢٠٣٠ على تبني التقنيات الرقمية في إدارة العقود، مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وتقليل الأخطاء وتحسين الشفافية. ولقد شهد التحول الرقمي في الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية تطوراً ملموساً، من خلال إتاحة العديد من التطبيقات والبوابات الإلكترونية لتيسير الحصول على الوثائق المطلوبة لإنجاز المعاملات الإدارية، وللاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية في المجالات الاجتماعية؛ كالتعليم، والرعاية الصحة، والاستثمار. وفي ظل

(ISSN: 2537 - 0758)

الرؤية، اتجهت المملكة نحو التحول الرقمي في مختلف قطاعاتها، وعلى رأسها القطاع الحكومي، مما تطلب تحديث البنية التشريعية لتنظيم المعاملات الحكومية عبر الوسائل الإلكترونية. وقد انعكس هذا التوجه على العقود الإدارية، التي أصبحت تُبرم وتُنفذ عبر منصات إلكترونية وفق تنظيمات قانونية مستحدثة تستجيب لمتطلبات السرعة والشفافية والكفاءة. وأسفرت مختلف الاستراتيجيات المتخذة عن تسريع التحول التنظيمي للمرافق العمومية وتزايد وتيرة رقمنه العقود الإدارية. ويتناول هذا المبحث التطور التشريعي للعقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية عبر مطلبين رئيسيين:

المطلب الأول: تطور الإطار التنظيمي للعقود الإدارية الإلكترونية.

المطلب الثاني: الضوابط القانونية للعقود الإلكترونية.

المطلب الأول

تطور الإطار التنظيمي للعقود الإدارية الإلكترونية

أدى تسارع التحول الرقمي إلى مراجعة المملكة العربية السعودية للعديد من التشريعات ذات الصلة بالعقود الإدارية، خصوصًا فيما يتعلق بإدخال وسائل إلكترونية في مختلف مراحل التعاقد. فقد بدأت المملكة العربية السعودية بتكييف قوانينها لاستيعاب مفاهيم جديدة كالعرض الإلكتروني، والقبول عبر المنصات الرقمية، والتوقيع الإلكتروني، وهو ما يتطلب تحديث الإطار القانوني للعقود الإدارية على مستويين:

المستوى التشريعي: من خلال إصدار قوانين جديدة أو تعديل القائمة منها، مثل قوانين التجارة والمعاملات الإلكترونية، وقوانين حماية البيانات، التي تتكامل مع القواعد العامة للعقود الإدارية. كما تم اعتماد أنظمة خاصة بالمشتريات الإلكترونية والعقود الحكومية الرقمية.

المستوى التنظيمي والإجرائي: من خلال إصدار لوائح تنفيذية وأدلة إجرائية توضح كيفية استخدام المنصات الرقمية، وشروط التعاقد الإلكتروني، والمعايير التقنية الواجب توفرها لضمان سلامة الإجراءات الرقمية[٢٠].

وقد فرضت الرقمنة تحديات قانونية عديدة على المشرّع، مثل إثبات صحة العقود الإلكترونية، وضمان حرية المنافسة الرقمية، وتأمين المعطيات والبيانات المتبادلة

[٢٠] هيئة الحكومة الرقمية. (٢٠٢٣). اللائحة التنظيمية للتوقيع الإلكتروني والخدمات الرقمية الحكومية. استرجع من: https://dga.gov.sa

إلكترونيًا، ما تطلّب حوكمة قانونية جديدة تنسجم مع هذا الواقع المتجدد. ونستعرض فيما يلي العقود الإدارية في ظل الأنظمة التقليدية (القديمة)، والتطور الذي حدث للعقود الإدارية في ظل التحولات الرقمية:

أولاً: العقود الإدارية في ظل الأنظمة التقليدية

تُعد العقود الإدارية في المملكة العربية السعودية جزءًا من أعمال السيادة والإدارة، وتخضع لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، بالإضافة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. وكان النظام التقليدي يفرض عددًا من القيود الصارمة والإجراءات الورقية، بدءًا من الإعلان عن المناقصة، مرورًا بتقديم العروض، وانتهاءً بترسية العقد وتنفيذه، بما يضمن الشفافية والمصلحة العامة.

ومع أن هذا الإطار وفّر نوعًا من الضبط الإجرائي، إلا أنه كان بطيئًا في الاستجابة لمتطلبات الكفاءة والسرعة، مما تطلّب تحديثًا جذريًا في ظل التحول الرقمي.

ثانيًا: التحول الرقمي في النظام القانوني للعقود الإدارية

أدى تسارع التحول الرقمي إلى مراجعة العديد من التشريعات ذات الصلة بالعقود الإدارية، خصوصًا فيما يتعلق بإدخال وسائل إلكترونية في مختلف مراحل التعاقد استجابت المملكة للتحول الرقمي من خلال:

(أ) **إصدار نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد (١٤٤٠هـ/٢٠١٩م)**، والذي يُعد أحد أهم الخطوات في تحديث الإطار القانوني للعقود الإدارية، حيث أقر صراحة استخدام الوسائل الإلكترونية في إجراءات الطرح والترسية والتعاقد.

(ب) **إطلاق منصة "اعتماد** "الإلكترونية، كأداة رقمية شاملة لإدارة العقود الحكومية، بما يشمل تسجيل المشاريع، طرح المنافسات، استقبال العروض، التقييم، الترسية، توقيع العقود، وإدارة الدفعات[٢١].

(ت) **اعتماد التوقيع الإلكتروني** من خلال "هيئة الحكومة الرقمية" و"مركز التصديق الرقمي"، مما منح الحجية القانونية للعقود الرقمية المبرمة إلكترونيًا[٢٢].

---

[٢١] وزارة المالية. (٢٠٢٢). دليل إجراءات المنافسات والمشتريات الحكومية عبر منصة اعتماد. استرجع من: https://etimad.sa

[٢٢] هيئة الحكومة الرقمية. (٢٠٢٣). اللائحة التنظيمية للتوقيع الإلكتروني والخدمات الرقمية الحكومية. استرجع من: https://dga.gov.sa

(ISSN: 2537 - 0758)

حيث أصبح التعاقد الإلكتروني أحد أهم مكونات التحول الرقمي في الإدارة، ويشمل استخدام تقنيات إلكترونية في الإعلان عن المناقصات، واستقبال العروض، وتحليلها، ثم إبرام العقد وتنفيذه ومتابعته إلكترونيًا. وقد اعترفت العديد من التشريعات بحجية العقود الإلكترونية شريطة توفر شروط قانونية وتقنية، **من أهمها**[٢٣]:

(ث) **التكامل مع لوائح الأنظمة الأخرى** مثل:

- نظام التعاملات الإلكترونية (٢٠٠٧م)
- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية (٢٠٠٧م)
- نظام حماية البيانات الشخصية (٢٠٢١م)

كل ذلك ساعد في إرساء بيئة قانونية مرنة ومتطورة تستوعب التعاقد الرقمي مع الحفاظ على مبادئ العدالة والمنافسة والنزاهة.

المطلب الثاني

الضوابط القانونية للعقود الإلكترونية

أولاً: البدايات التشريعية لتنظيم العقود الإلكترونية

- **نظام التعاملات الإلكترونية (٢٠٠٧م):** يشكّل هذا النظام الانطلاقة القانونية الأولى نحو الاعتراف بالعقود والمعاملات الإلكترونية، حيث أرسى المبادئ التالية:
  - الاعتراف القانوني **بالمستندات والسجلات الإلكترونية.**
  - إقرار **حجية التوقيع الإلكتروني.**
  - وضع إطار لاستخدام **البنية التحتية للمفاتيح العامة.(PKI)**

رغم أن النظام لم يتطرق مباشرة للعقود الإدارية، إلا أنه وضع الأساس لإمكانية التعامل الرسمي الرقمي، بما في ذلك العقود المبرمة بين الجهات الحكومية والموردين.

ثانياً: الأنظمة القطاعية المساندة

١- **نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (٢٠٠٧م):** لحماية المعاملات الرقمية من التلاعب والاختراق.

٢- **نظام التجارة الإلكترونية (٢٠١٩م):** رسخ ثقة الأطراف بالتعاملات الرقمية وساعد في تمهيد البيئة التشريعية لقبول العقود عبر الإنترنت.

---

[٢٣] المركز الوطني للتصديق الرقمي. (٢٠٢٢). دليل خدمات التوقيع والتصديق الإلكتروني في العقود الحكومية. استرجع من: https://rootca.gov.sa

٣- **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد (٢٠١٩م):** يشكل هذا النظام نقطة التحول التشريعي الأبرز في تنظيم العقود الإدارية الإلكترونية، حيث ألغى كثيرًا من الإجراءات التقليدية وأدخل مفاهيم رقمية حديثة.

- **أبرز ملامح التطوير في النظام القانوني للعقود الإلكترونية:**
  - **اعتماد المنصات الإلكترونية كوسيلة رسمية** لإجراءات المنافسات والتعاقد.
  - **إلزام الجهات الحكومية باستخدام المنصة الرقمية (اعتماد)** في كافة مراحل العقود.
  - النص على استخدام **التوقيع الرقمي** والمعرفات الإلكترونية بدلاً من التوقيع الورقي.
  - تعزيز **الشفافية** عبر نشر المنافسات ونتائجها إلكترونيًا.
  - النص صراحة على **جواز تقديم العروض واستلامها إلكترونيًا.**
- **أثر التطوير في النظام القانوني على العقود الإلكترونية:**
  - جعل **التعاقد الإلكتروني هو الأصل** وليس الاستثناء.
  - قلّص من **المدد الزمنية** في مراحل التعاقد.
  - عزز من **كفاءة الإنفاق العام** من خلال توحيد العمليات رقميًا.

٤- **منصة "اعتماد" كآلية تنفيذية للتشريع**

- **تأسيس المنصة ووظائفها:** أنشأتها **وزارة المالية** كمنظومة متكاملة لإدارة المشتريات والعقود الحكومية إلكترونيًا، وتشمل:
  - طرح المنافسات.
  - تقديم العروض.
  - إبرام العقود.
  - إصدار أوامر الدفع.
  - متابعة الأداء.
- **التكامل مع البيئة التشريعية:** تم **ربط المنصة بالأنظمة الحكومية الأخرى** كمنصة "مراس"، و"سداد"، وأصبحت المنصة **جزءًا من التنفيذ الفعلي للنصوص القانونية** التي جاء بها نظام المنافسات الجديد.

(ISSN: 2537 - 0758)

وتختلف التشريعات من دولة لأخرى في مستوى التكامل الرقمي، إلا أن الاتجاه العام في المملكة العربية السعودية، يسير نحو تفعيل المشتريات الحكومية الإلكترونية بالكامل، كوسيلة لتعزيز النزاهة وتسريع المعاملات الإدارية، مع الحفاظ على الأسس القانونية للعقود الإدارية. وفي هذا السياق حددت المملكة عدة ضوابط قانونية للتعاقد الإلكتروني نستعرض بعضاً منها:

- **الإطار القانوني للتعاقد الإلكتروني**

يحظى التعاقد الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، بعدد من الأطر النظامية والتنظيمية التي تمنحه القوة القانونية، أبرزها:

- **نظام المنافسات والمشتريات الحكومية** الذي أجاز صراحة استخدام الوسائل الإلكترونية في جميع مراحل التعاقد.
- **نظام التعاملات الإلكترونية** الذي منح التوقيع الإلكتروني نفس الحجية القانونية للتوقيع اليدوي، شريطة أن يصدر عن جهة مرخصة[٢٤]
- **لوائح هيئة الحكومة الرقمية** التي تحدد الاشتراطات التقنية والمعايير الأمنية الواجب توفرها في المنصات والعمليات التعاقدية الرقمية.
- لوائح وتنظيمات الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا): **وهي ليست جهة مرجعية تنظيمية قانونية** في العقود بشكل مباشر، لكنها **جهة ممكنة رقمياً وتقنياً** لهذه العمليات. فتتعاون في تطوير وتكامل بعض المنصات الرقمية الحكومية المستخدمة في العقود الإدارية، مثل: منصة "**اعتماد** "(بالتعاون مع وزارة المالية)، وغيرها
- لوائح وتنظيمات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الهيئة الوطنية للأمن السيبراني: والهيئة **لا تُنظم العقود الإدارية الرقمية من حيث المضمون أو الإجراءات القانونية، لكنها تلعب دورًا تنظيميًا ومُلزمًا** فيما يخص **أمن المعلومات والبيئة التقنية** التي تُبرم وتُنفذ فيها العقود الإدارية في الجهات الحكومية. بعبارة أخرى، الهيئة **تؤثر بشكل غير مباشر ولكنه إلزامي** على العقود الإدارية من خلال فرض معايير الأمن السيبراني **التي يجب على الجهات الالتزام بها أثناء تنفيذ العقود، خصوصًا العقود**

[٢٤] القحطاني، س. أ. (٢٠٢٢). أثر التوقيع الإلكتروني في العقود الإدارية في النظام السعودي. المجلة السعودية للدراسات القانونية، مج ١٤، ع ٢، ١٠٥–١٣٣.

التقنية أو تلك التي تُبرم عبر أنظمة إلكترونية مما يحد من كثير من التحديات القانونية الناشئة عن العقود الرقمية.

هذه الأطر مجتمعة تضمن أن العقود المبرمة إلكترونيًا تتمتع بشرعية قانونية كاملة، وتحظى بموثوقية في الإثبات والتنفيذ.

ثالثًا: ضمانات الشفافية والرقابة في العقود الإدارية الرقمية

لم يكن إدماج التكنولوجيا في العقود الإدارية هدفًا في ذاته، بل أداة لتحقيق مبادئ الحوكمة الجيدة، وعلى رأسها النزاهة، الشفافية، والمساءلة. وفي ظل التحول الرقمي، تبنّت المملكة عددًا من الآليات القانونية والإدارية لضمان الشفافية والمساءلة، منها:

- **الرقابة الآلية والتقارير الإلكترونية:** تتيح تتبع العمليات التعاقدية ومراقبتها عبر أدوات تحليلية رقمية، ما يحد من فرص الفساد أو التلاعب.
- **هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)** التي تلعب دورًا محوريًا في متابعة نزاهة التعاقدات الإلكترونية[٢٥].
- **الإفصاح العلني والإلزامي** عن المعلومات المتعلقة بالمناقصات والعقود، مما يحقق مبدأ الشفافية ويعزز من ثقة المتعاملين مع الإدارة.
- **حماية البيانات الشخصية والمعلومات السرية** التي يتم تداولها خلال العمليات التعاقدية، خصوصًا في ظل تصاعد التهديدات الإلكترونية.

وقد تم دعم هذه الآليات من خلال إنشاء هيئات رقابية مستقلة، واعتماد منظومات تشريعية لحماية الأمن السيبراني، مما يعزز من سلامة التعاقدات الإلكترونية ويمنحها الثقة والمصداقية.

نقلة نوعية في الإطار القانوني المنظم للعقود الإدارية، حيث تم دمج التحول الرقمي ضمن المنظومة النظامية بشكل منهجي ومدروس. وقد أسهم ذلك في تسريع الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وتقوية آليات الرقابة، دون الإخلال بالضمانات القانونية اللازمة.

---

[٢٥] هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة). (٢٠٢٣). تقرير الشفافية في العقود الحكومية الرقمية. استرجع من: https://nazaha.gov.sa

(ISSN: 2537 - 0758)

المبحث الرابع
تحديات تنظيم العقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

تمهيد وتقسيم:

أحدثت التحولات الرقمية ثورة عميقة في آليات الإدارة العامة، وفرضت على الحكومات تحديث أنظمتها القانونية والتنظيمية بما يتلاءم مع بيئة العمل الرقمية الجديدة. وفي هذا السياق، ظهرت العقود الإدارية الإلكترونية كبديل حديث للعقود الورقية، مما تطلب إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم لها. غير أن هذا التحول لم يكن سهلًا، إذ واجهت الجهات الإدارية عدة تحديات، سواء على المستوى التشريعي أو المؤسسي أو الفني أو القضائي، مما يستدعي دراسة متأنية لهذه الإشكاليات لمعالجتها. وعلى الرغم مما تحقق من إنجازات في مجال التحولات الرقمية، إلا أن البيئة الرقمية تفرض تحديات مستمرة تتطلب مواكبة تشريعية دائمة، وتحديثًا مستمرًا للإجراءات والتنظيمات. والمملكة العربية كغيرها من الدول المتقدمة في هذا المجال شهدت تطورًا ملحوظًا في مجال التحول الرقمي ضمن رؤية ٢٠٣٠، مما أدى إلى اعتماد العقود الإدارية الإلكترونية في عدد من القطاعات الحكومية. وعلى الرغم من المزايا المتعددة التي توفرها العقود الإلكترونية من حيث السرعة، والشفافية، وتسهيل الإجراءات، إلا أن تنظيمها لا يزال يواجه عددًا من التحديات التشريعية، والتقنية، والتنفيذية. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض أبرز هذه التحديات وتحليل أسبابها وانعكاساتها، حيث يناول التحديات المتعلقة بالتشريعات القانونية التي تنظم العقود الإدارية الإلكترونية، علاوة على التحديات المتعلقة بتقنية المعلومات وأنماط العقود الإلكترونية، **وينقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية:**

المطلب الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية.

المطلب الثاني: التحديات التقنية والأمنية.

المطلب الثالث: التحديات البشرية والإجرائية.

المطلب الأول
التحديات التشريعية والتنظيمية

بالرغم من صدور العديد من الأنظمة ذات العلاقة مثل نظام التعاملات الإلكترونية ونظام المشتريات الحكومية الجديد، ونظام التجارة الإلكترونية، ونظام مكافحة الجرائم

المعلوماتية،، إلا أن البيئة التشريعية للعقود الإدارية الإلكترونية لا تزال تواجه عدداً من الإشكالات بسبب غياب النصوص القانونية الخاصة بالعقود الإدارية الإلكترونية إذ لا توجد حتى الآن قواعد تنظيمية تفصيلية خاصة موحدة للعقود الإدارية الإلكترونية، مما يترك فجوة في تحديد الطبيعة القانونية للعقد وآليات إنشائه وتوثيقه إلكترونياً **وهذا بدوره أدى إلى مجموعة من التحديات المتعلقة بالعقود الرقمية الإدارية ومن أبرزها:**

أولاً: مخاطر التزوير والانتحال في العقود الإدارية الإلكترونية:

مع تنامي استخدام التعاقدات الإلكترونية في القطاع الإداري والحكومي، برزت إشكالية خطيرة تتعلق بإمكانية **تزوير التوقيعات الإلكترونية** أو **انتحال الصفة من قبل أفراد غير مخولين بالتوقيع أو بالموافقة** على العقود نيابةً عن الجهات العامة. ورغم ما تحققه التقنيات الرقمية من كفاءة وسرعة في إبرام العقود، فإنها فتحت في المقابل مجالاً واسعًا لوقوع ممارسات احتيالية يصعب كشفها ما لم تُدمج بعناية في منظومة قانونية وتقنية محكمة.

ويُعد التوقيع الإلكتروني البسيط– وهو ما يُطلق عليه غالبًا التوقيع غير المؤمّن– من أكثر النقاط ضعفًا في هذه المنظومة، حيث يكفي أحيانًا مجرد إدخال اسم المستخدم أو إرسال موافقة عبر البريد الإلكتروني لإتمام العقد. ومثل هذه الوسائل تفتقر إلى الضمانات الفنية والقانونية التي تمنع الآخرين من التوقيع نيابة عن أصحاب الصلاحية، مما يعرّض العقود لمخاطر الانتحال والتزوير.

حتى التوقيعات الإلكترونية المتقدمة، رغم احتوائها على قدر أكبر من الحماية عبر ربطها بمفاتيح تشفير خاصة، لا تزال معرضة للاختراق في حال ضعف البنية التحتية الأمنية، أو عند إساءة إدارة المفاتيح الخاصة بالمستخدمين. أما التوقيعات المؤهلة– كما هو معمول بها في الاتحاد الأوروبي بموجب تنظيم eIDAS– فتمثل مستوىً عالٍ من الحماية، إلا أنها لا تلغي تمامًا الحاجة إلى وجود تفويض قانوني منفصل، إذ إن إثبات هوية الشخص لا يعني بالضرورة أنه يملك الصفة القانونية للتوقيع باسم الجهة الإدارية. وعليه، فإن خطر التزوير والانتحال في العقود الإدارية الإلكترونية لا يكمن فقط في الجانب التقني المتمثل في سرقة الهوية أو التوقيع، بل يمتد إلى بُعد قانوني أعمق يتعلق بتحديد الصفة والصلاحية، وما إذا كانت الموافقة الإلكترونية صادرة عن جهة مختصة وضمن حدود التفويض المخول قانونًا. هذه الإشكالية تزداد تعقيدًا عندما يتم تنفيذ العقود

(ISSN: 2537 - 0758)

من خلال أنظمة إلكترونية لا تحتوي على سجلات تدقيق (audit logs) موثوقة، أو عندما تغيب آليات الربط بين نظام التفويض الداخلي ونظام التوقيع الإلكتروني.

ومن هنا، فإن معالجة هذا التحدي تتطلب قدرا عاليا من الاحتياطات التقنية، كاستخدام التحقق الثنائي والتشفير البيومتري، إلى جانب ترتيبات قانونية صارمة، مثل إقرار أنظمة تفويض إلكترونية قابلة للتدقيق وربط كل توقيع إلكتروني بسجل تفويض موثق ومعتمد من الإدارة القانونية أو الهيئة الرقابية المختصة.

ثانياً: إشكالية التفويضات القانونية في العقود الإدارية الإلكترونية

من أبرز التحديات القانونية التي تواجه العقود الإدارية الإلكترونية ما يتعلق بمسألة **التفويض القانوني لمن يقوم بالتوقيع أو بالموافقة على العقد نيابة عن الجهة الإدارية** .إذ إن التحول إلى التوقيع الرقمي، رغم ما يتيحه من كفاءة وسرعة، لا يُغني عن المتطلبات القانونية الجوهرية المتعلقة بالاختصاص والصلاحية. ففي النظام الإداري، لا يُعد العقد صحيحًا إلا إذا صدر عن موظف أو مسؤول يملك الصفة القانونية للتصرف باسم الإدارة، وفقًا لنظام التفويضات الداخلي المعتمد أو بموجب تفويض صريح منصوص عليه في اللوائح أو القرارات التنظيمية.

وتبرز الإشكالية بشكل أكثر تعقيدًا عندما تتعامل الجهات الحكومية أو الإدارية مع أنظمة إلكترونية لا تتضمن تكاملًا فعليًا بين "سجلات التفويضات الإدارية" وبين منصات التعاقد الإلكتروني. فقد يتمكن أي موظف من الدخول إلى النظام وتوقيع العقد إلكترونيًا دون أن يكون مفوضًا بذلك، إما نتيجة خلل في إعدادات النظام، أو بسبب ضعف الرقابة الإدارية، أو حتى بسبب سوء نية مقصودة. وفي هذه الحالات، لا يُجدي التحقق من هوية المستخدم أو صحة توقيعه الإلكتروني، ما دام النظام لا يربط بين هذا التوقيع وصلاحية قانونية معتمدة تمكنه من التصرف باسم الجهة الإدارية.

ويُعد هذا الخلل من أكثر الأمور خطورة، لأنه لا يتعلق فقط بصحة التعاقد، بل يمتد إلى **المسؤولية النظامية والمحاسبة الإدارية**. فإبرام عقد إلكتروني من قبل غير المفوض لا ينشئ التزامًا قانونيًا على الجهة الحكومية، وقد يُعرّض الموظف الذي أقدم عليه للمساءلة التأديبية بل والجنائية، فضلًا عن إمكانية اعتبار العقد غير نافذ أو قابل للإبطال. وفي بعض النظم القانونية، كالولايات المتحدة مثلًا، يُعد توقيع عقد حكومي من قبل شخص غير مخول **تجاوزًا لاختصاص وظيفي** وقد يُرتب مسؤولية قانونية

شخصية بموجب قواعد "False Claims" أو ."Antideficiency Act" وفي الاتحاد الأوروبي، تشترط توجيهات الشراء العام أن يكون الموقع مخولًا بشكل صريح بالتعاقد، وإلا عُدّ العقد فاقدًا للأثر القانوني، وقد يتعرض المسؤول للعقوبة الإدارية أو المساءلة أمام الهيئات الرقابية.

ولذلك، فإن مجرد استخدام التوقيع الإلكتروني، أو التحقق من هوية المستخدم عبر بصمة الوجه أو الرقم السري، لا يُغني عن وجود **تفويض قانوني موثق ومسبق** يربط بين الصفة الإدارية والموافقة الإلكترونية. ويزداد هذا الأمر حساسية عندما تكون العقود ذات طبيعة مالية أو تشتمل على التزام طويل الأجل، حيث يُعد التفويض جزءًا لا يتجزأ من شروط صحة التعاقد.

ومعالجة هذا التحدي لا تتم فقط من خلال التوعية أو الحوكمة الداخلية، بل تقتضي بناء أنظمة تقنية وقانونية متكاملة، تُمكّن من ضبط الصلاحيات، وربط أنظمة العقود بسجلات التفويضات الإدارية، وتقييد إمكانيات التوقيع أو الموافقة الإلكترونية بالأشخاص المفوضين فقط، وذلك بطريقة يمكن التحقق منها قضائيًا ورقابيًا عند الحاجة.

خامساً: إشكالية الإثبات القانوني في العقود الإدارية الإلكترونية

تُعد مسألة الإثبات من أبرز التحديات القانونية التي تواجه العقود الإدارية عند انتقالها إلى الصيغة الرقمية، وذلك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لهذا النوع من العقود، وارتباطه الوثيق بالمصلحة العامة، وخضوعه لرقابة قضائية وإدارية مشددة. فبينما يُفترض أن يحقق التعاقد الإلكتروني مزيدًا من الكفاءة والشفافية، إلا أن ذلك مرهون بقدرة النظام الإلكتروني على توفير **وسائل إثبات قانونية معترف بها وتُطمئن القاضي أو الجهة الرقابية إلى صحة العقد وإرادة أطرافه.**

وتنبع الإشكالية من أن العقود الإلكترونية لا تخضع، في كثير من الأحيان، للقوالب التقليدية للإثبات المعمول بها في القانون العام أو في القانون الإداري، كالوثيقة المكتوبة الموقعة يدويًا أو الشهادة الرسمية الصادرة من الجهة المختصة. بل إنها تعتمد على عناصر تقنية، مثل التوقيع الإلكتروني، والطابع الزمني، وسجل الإجراءات (log history)، وكلها عناصر قد لا تكون مألوفة لدى القاضي الإداري، أو قد يطعن فيها الخصم باعتبارها قابلة للتعديل أو التزوير، خاصة إذا لم تكن محمية بتقنيات تحقق

(ISSN: 2537 - 0758)

صارمة أو موقعة وفق معايير دولية معترف بها مثل التوقيع المؤهل Qualified Signature وفق تنظيم eIDAS الأوروبي.

قد كشفت التطبيقات العملية في بعض الدول عن صعوبات فعلية في قبول العقود الإلكترونية كدليل قاطع، إذ تثار تساؤلات حول مدى صحة التوقيع الإلكتروني، وهوية من قام به، وتاريخ التوقيع، وسلامة النظام المستخدم في عملية الإبرام. وفي حال لم يكن العقد موثقًا في نظام إلكتروني معتمد، أو لم يتم توقيعه عبر جهة مصادقة رسمية (مثل مزود خدمات توقيع مؤهل)، فإن المحكمة قد تتردد في منحه القوة الثبوتية الكاملة، وقد تطلب أدلة إضافية لإثبات قيام العقد وتفاصيله الجوهرية، مما يُضعف حجية العقود ويُفقدها مزية السرعة واليقين القانوني.

ولهذا، فإن تجاوز هذا التحدي يتطلب إرساء بنية تحتية قانونية وتقنية متكاملة، تضمن الاعتراف الصريح بالتوقيع الإلكتروني المؤهل، وتُلزم الجهات الإدارية باستخدام أنظمة عقود إلكترونية خاضعة للمراجعة القضائية وقابلة للتوثيق الزمني، وتسمح بإثبات هوية الموقع ورضاه وسلامة الإجراء منذ بدايته حتى لحظة الإبرام. كما ينبغي تضمين العقود بنودًا تُحدد بشكل واضح آلية الإثبات الإلكترونية، وأدوات التحقق المعتمدة، والجهة المختصة بالمصادقة على التوقيع الإلكتروني، حتى لا تبقى العقود الإدارية الإلكترونية أسيرة الإشكال الإثباتي في حال وقوع المنازعة أو الطعن.

المطلب الثاني
التحديات التقنية والأمنية

تمثل البنية التقنية والأمنية ركيزة أساسية لنجاح أي نظام إلكتروني، والعقود الإدارية ليست استثناءً، إلا أن المملكة العربية السعودية تواجه عدة تحديات في هذا السياق، منها:

أولا: فقدان المعلومات الإلكترونية للعقود الإدارية الرقمية

يشكّل **فقدان المعلومات الإلكترونية** المتصلة بالعقود الإدارية أحد أخطر التحديات القانونية التي تهدد سلامة التعاقدات الإلكترونية وصحتها النظامية. فعلى الرغم من اعتماد الإدارات العامة بشكل متزايد على الوسائط الرقمية في توثيق العقود وإدارتها، فإن هشاشة بعض البنى التحتية التقنية، أو ضعف سياسات الحفظ والأرشفة، قد يؤدي إلى فقدان الوثائق أو البيانات الجوهرية التي تُعدّ أساسًا لإثبات وجود العقد أو تحديد التزاماته أو التأكد من مشروعية الإجراءات التي رافقته.

ويأخذ هذا الفقدان صورًا متعددة: فقد يتمثل في ضياع العقد ذاته نتيجة عطل تقني أو اختراق إلكتروني؛ أو في حذف أحد ملحقاته أو وثائق الموافقة المرتبطة به؛ أو حتى في تلف السجلات الزمنية التي توثق توقيتات التوقيع والموافقة والمراجعة، والتي تُعدّ في السياق الرقمي بمثابة "السجل التاريخي" للعقد. وفي جميع هذه الصور، فإن غياب هذه المعلومات لا يثير إشكالات فنية فحسب، بل يُحدث خللًا قانونيًا جوهريًا يهدد العقد في جوهره، ويُفقده قرينة الإثبات، ويعرض الجهة الحكومية لمخاطر الطعن أو النزاع أو حتى المساءلة الإدارية.

وتكتسب هذه المخاطر بعدًا قانونيًا مضاعفًا في ظل الأنظمة التي تشترط الاحتفاظ بالعقود الإلكترونية لمدة معينة، مثل ما تقرره توجيهات الاتحاد الأوروبي في إطار توثيق المشتريات العامة، أو ما تنص عليه التشريعات الأميركية بموجب قانون السجلات الفيدرالية .(Federal Records Act) إذ يُفترض أن يكون لكل عقد إلكتروني سجل متكامل يُحفظ ضمن معايير زمنية وأمنية صارمة، وإلا عُدّ النظام غير متوافق مع المتطلبات القانونية، وقد تتعرض الجهة لجزاءات تنظيمية أو رقابية، خاصةً في حال وجود شبهات فساد أو إخلال بالالتزامات التعاقدية.

وعمليًا، فإن فقدان العقد أو بياناته قد يُفضي إلى استحالة تنفيذ العقد من قبل الطرفين أو الجهة المنفذة، أو تعذّر الرد على مطالبات قانونية أو مالية، أو حتى صعوبة إجراء مراجعة لاحقة من قبل الأجهزة الرقابية أو المحاسبية. وفي بعض النظم، قد يُعدّ ذلك إخلالًا بواجب العناية الإدارية، أو صورة من صور الإهمال الجسيم في حفظ المال العام، مما يُوجب المساءلة الإدارية وربما التأديبية، وفق ما تقرره نظم الانضباط المالي أو مكافحة الفساد.

ولتفادي هذه الإشكالات، بات من الضروري أن تتبنى الجهات الإدارية أنظمة إدارة عقود إلكترونية (Contract Lifecycle Management Systems) تحتوي على آليات حفظ واسترجاع مؤتمتة، وتُؤمن بوسائل تشفير وتوثيق لا يمكن التلاعب بها، إضافة إلى اعتماد نسخ احتياطية خارجية وإجراءات حوكمة صارمة في إدارة الوثائق. كما ينبغي أن يكون هناك ترابط وثيق بين هذه الأنظمة وبين الإطار القانوني للعقود، بحيث يتم النص صراحة على مسؤولية الأرشفة، وحالات الطوارئ، وضمانات الاسترجاع، بوصفها عناصر لا تنفصل عن مشروعية العقد وسلامته.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: التلاعب الداخلي من قبل إدارات تقنية المعلومات في العقود الإدارية الإلكترونية

مع تصاعد الاعتماد على الأنظمة الرقمية في إبرام وإدارة العقود الإدارية، ظهرت إشكالية بالغة الحساسية تتمثل في **إمكانية التلاعب التقني بمضامين العقود أو بسجلاتها الإلكترونية من قبل إدارات تقنية المعلومات داخل الجهة الإدارية ذاتها .** وتكمن خطورة هذا التحدي في أنه لا يصدر عن تهديد خارجي أو اختراق عدائي، بل ينبع من داخل المؤسسة الحكومية، مما يجعله أكثر خفاءً، وأشد تأثيرًا على موثوقية النظام القانوني للعقود الرقمية.

ويتخذ هذا النوع من التلاعب صورًا متعددة، تبدأ من تعديل بنود العقود بعد توقيعها، مرورًا بحذف أو تعديل سجلات حركة العقد (audit logs) لإخفاء توقيتات أو أسماء الجهات الموافقة، وانتهاءً بإدخال توقيعات إلكترونية غير مشروعة عبر استغلال صلاحيات الدخول أو ضعف نظام الرقابة الداخلية. وقد يُقدم بعض موظفي التقنية، عمدًا أو نتيجة خلل إداري، على تغيير صياغة العقود، أو استبدال ملفات مرفقة، أو تجاوز مراحل الموافقة الرسمية، أو تفعيل التوقيع باسم مسؤول آخر دون علمه أو تفويضه.

ومن الناحية القانونية، يُعد هذا السلوك إن وقع، **مساسًا مباشرًا بصحة التعاقد الإداري من حيث المحل والركن الشكلي، كما أنه يهدد سلامة السند النظامي الذي تعتمد عليه الجهة الإدارية في إنفاذ التزاماتها** .كما أن أي عقد يتم تمريره بهذه الصورة يكون معرضًا للبطلان أو الإلغاء، بل قد يتسبب في مساءلة الجهة الحكومية أمام القضاء أو الجهات الرقابية، خاصة إذا ترتب عليه أثر مالي أو إداري يضر بالمصلحة العامة أو يخل بمبدأ الشفافية والعدالة في التعاقد.

وفي السياق الأوروبي والأميركي، تولي القوانين والتنظيمات أهمية بالغة لمخاطر "التهديدات الداخلية (Insider Threats)"، وتُدرج إساءة استخدام صلاحيات التقنية ضمن المخالفات الجسيمة التي تستوجب التحقيق الفوري والمساءلة القانونية. كما تُلزم معظم الجهات الحكومية بتطبيق قواعد صارمة للفصل بين الصلاحيات التقنية والصلاحيات القانونية أو الإدارية (Segregation of Duties)، بحيث لا يمكن لموظف تقني منفرد أن يتحكم بمحتوى العقد ومساره في آن واحد.

وقد أثبتت ممارسات رقابية حديثة أن غياب سجل تدقيق غير قابل للتعديل (immutable audit trail)، أو ضعف الرقابة على أنشطة موظفي التقنية، قد سمح بتمرير عقود مخالفة أو تعديل مضامينها دون اكتشاف ذلك إلا بعد فوات الأوان، مما يؤكد أن المخاطر لا تكمن في النظام التقني ذاته، بل في كيفية تصميمه وتوزيع الصلاحيات داخله.

وتقتضي المعالجة القانونية لهذا التحدي إقرار آليات حماية متعددة المستويات، تشمل إنشاء أنظمة عقود رقمية تتضمن سجلات مراقبة غير قابلة للتعديل، وربط كل خطوة توقيع أو تعديل إلكتروني بهوية وموافقة جهة قانونية مستقلة، إلى جانب إرساء لوائح داخلية تمنع إدارات تقنية المعلومات من ممارسة أي صلاحية على محتوى العقود أو على مساراتها الإدارية دون رقابة صريحة. كما ينبغي النص في الأنظمة واللوائح التنفيذية على اعتبار أي تدخل تقني غير مفوض في العقود الإلكترونية **مخالفة تأديبية أو جنائية جسيمة**، تستوجب المساءلة والمحاسبة أمام جهات التحقيق النظامية المختصة.

ثالثا: **محدودية البنية التحتية التقنية في بعض المناطق: خصوصاً في المناطق النائية، ما يجعل تنفيذ العقود الإلكترونية فيها صعباً من الناحية العملية.**

المطلب الثالث
التحديات البشرية والإجرائية

لتنفيذ العقود الإلكترونية، لا يكفي وجود نظام قانوني وتقني متكامل دون وجود كفاءات بشرية مدربة وإجراءات إدارية محدثة، ومن أبرز التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في هذا الإطار:

أولا: **إشكالية ازدواجية المنصات الحكومية وتفكك البنية المؤسسية للعقود الإلكترونية**

مع تسارع التحول الرقمي في الإدارات الحكومية، ظهرت ظاهرة متنامية تتمثل في **الازدواجية والتشظي المؤسسي في استخدام المنصات الإلكترونية، سواء لإبرام العقود أو تنفيذها أو متابعتها** .وقد أدى هذا الواقع إلى نشوء منظومة متداخلة من الأنظمة الرقمية، تعمل دون تنسيق فعّال، وتُحدث تضاربًا حقيقيًا في الإجراءات والأولويات

(ISSN: 2537 - 0758)

والالتزامات القانونية، خصوصًا عندما تكون العقود متعددة الأطراف أو تتقاطع فيها مسؤوليات أكثر من جهة حكومية.

إن جوهر المشكلة لا يكمن فقط في وجود منصات متعددة، بل في أن **كل جهة حكومية باتت تنشئ أو تتبنى منصتها الخاصة، وفق رؤيتها التقنية والإدارية. وبلا شك فإن الهيئة الوطنية تقوم بجهود مشكورة وكبيرة في هذا الجانب إلا أن الواقع العملي** يقضي باستحالة المواءمة فيما بين الجهات على الأقل في المنظور القريب. وحين تتقاطع هذه الجهات في عقد واحد– وهو أمر شائع في المشروعات المشتركة أو المبادرات الوطنية– ينشأ تعارضٌ بنيوي في آليات التوقيع، والتحقق، وإدارة التفويض، وحفظ السجلات، بل وحتى في أولويات الإجراءات التنفيذية.

وقد أدى هذا التشظي الرقمي إلى واقع غير منسجم، حيث **أصبحت كل جهة تنظر إلى العقد من زاوية منصتها الخاصة، وتعالج التزاماتها وفق الترتيبات الفنية والقانونية التي تنظم تلك المنصة، دون أن يكون للجهة المقابلة القدرة أو حتى الصلاحية لفهم أو التدخل في النظام الآخر.** فتحدث– على سبيل المثال– حالات يتم فيها اعتماد عقد في منصة جهة ما، بينما لا يظهر ذلك العقد في النظام المقابل لدى الجهة الشريكة، أو يُرفَض استلام العقد لعدم مطابقته لمتطلبات منصة الجهة الأخرى، رغم أنه قائم من حيث المضمون والاتفاق.

علاوة على ذلك نجد أن **لكل منصة هوية إدارية خاصة بها، تعكس ثقافة وتوجهات الجهة المطورة أو المشغلة**، سواء على مستوى التصميم أو آلية الصلاحيات أو سلاسل الموافقات. هذه "الهوية المؤسسية الرقمية" تخلق تباينًا عميقًا في ترتيب الأولويات؛ فقد تضع إحدى المنصات تركيزًا على الأمن السيبراني والسرية، بينما تركز أخرى على الكفاءة الإجرائية وسرعة التنفيذ، وثالثة على مرونة التعاملات والموافقات. هذا التفاوت يُنتج صراعًا ناعمًا بين الجهات لا يظهر في السطح، حيث تشعر كل جهة بأن منصتها تمثل المعيار الأفضل، بينما تُعطّل إجراءاتها أو تتأخر استحقاقاتها بسبب قصور أو اختلاف منصة الجهة الأخرى.

وأحيانا يتعثر تنفيذ مشاريع استراتيجية بسبب هذه الازدواجية، حيث لا تتمكن الجهات من مطابقة توقيتات الإبرام، أو واجهت صعوبات في التحقق من التوقيع الإلكتروني المتبادل، أو حدثت ثغرات قانونية بسبب عدم تناسق سجل التدقيق بين

المنصات. وفي بعض الحالات، تتحمل الجهة الحكومية التزامات مالية أو قانونية لم تكن تعلم بها إلا بعد وقوع الإشكال، لأن التوثيق والإشعارات تمت عبر منصة أخرى لا تملك الجهة الدخول إليها أو لا تتلقى منها تنبيهات فورية.

هذه الإشكالات لا تمثل خللًا تقنيًا فحسب، بل تعبّر عن **غياب إطار تشريعي وتنظيمي ناظم للتحول الرقمي المشترك في الدولة** .فالعقد الإداري لا يخص فقط الجهة التي تبرمه، بل يُمثل التزامًا عامًا، ويفترض فيه أن يخضع لقواعد موحدة تتعلق بالتحقق، والتوثيق، والأرشفة، والصلاحية القانونية. وبالتالي، فإن استمرار تعدد المنصات وتباينها دون مواءمة وطنية يؤدي إلى **تفتيت المرجعية القانونية، وإضعاف الحماية القضائية للعقود الإلكترونية، ويُفقد النظام العام الإداري تماسكه ومركزيته.**

إن معالجة هذا التحدي تقتضي وجود **هيئة وطنية عليا لتنظيم البنية الرقمية التعاقدية في الدولة ونقترح أن يكون لها ارتباط مباشر بمنصة اعتماد ووزارة المالية،** تتولى وضع معايير إلزامية لتصميم وتكامل المنصات، وتفرض توحيد واجهات التفاعل، وتربط بين سجلات التفويض والإثبات والتوقيع بطريقة تضمن الاعتراف المتبادل بين الجهات الحكومية.

ثانيا: **نقص الكفاءات المؤهلة:** يعاني بعض الموظفين في القطاع الحكومي من ضعف في المعرفة بالتقنيات الحديثة، مما يؤثر على كفاءة إدارة وتنفيذ العقود الإلكترونية.

ثالثا: **مقاومة التغيير والتحول الرقمي:** لا تزال هناك ذهنية تقليدية في بعض الجهات الإدارية تعيق تبني العقود الإلكترونية، نتيجة لغياب الوعي بمزاياها أو خشية من فقدان السيطرة وهذا ظهر بجلاء مع إطلاق منصة اعتماد في عام: ٢٠١٨ وعبر عنه وزير المالية في أحد لقاءاته التلفزيونية[٢٦].

١- عدم مواءمة الإجراءات الإدارية للتحول الرقمي: كثير من اللوائح التنفيذية لا تزال قائمة على الإجراءات الورقية التقليدية، مما يتطلب إعادة صياغتها لتتوافق مع طبيعة العقود الإلكترونية.

[26] https://www.youtube.com/watch?v=5FADILXqGKg

(ISSN: 2537 - 0758)

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

في نهاية هذا البحث يتضح لنا أن تنظيم العقود الإدارية الإلكترونية في المملكة العربية السعودية يواجه جملة من التحديات المتداخلة، التي تتطلب معالجة شاملة تشمل تطوير التشريعات، وتعزيز البنية التقنية، ورفع كفاءة الموارد البشرية. وتكمن أهمية تجاوز هذه التحديات في تمكين الجهات الحكومية من تحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي وضمان فعالية العقود الإدارية في تحقيق المصلحة العامة.

أولاً: النتائج

بعد توفيق من الله أنهينا هذا البحث، وخلصنا إلى عدد من النتائج كالاتي:

١- قطعت المملكة العربية السعودية شوطاً كبيراً في مشروع التحول الرقمي في منظومة العقود الإدارية الإلكترونية، فأدى إلى إعادة هيكلة النظم والإجراءات ذات الصلة بإبرام وتنفيذ ومتابعة هذه العقود.

٢- تطور وسائل التقنية الحديثة أدى بدوره إلى ظهور مصلحات قانونية حديثة، فرأينا العقد الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني.

٣- من أبرز آثار التحول الرقمي على تنظيم العقود الإدارية التحول من النظام الورقي في العقود الإدارية إلى النظام الإلكتروني، حيث أصبحت العقود تُبرم وتُدار عبر المنصات الرقمية بدلاً من الأساليب التقليدية، مما أدى إلى تسريع الإجراءات وتحقيق قدر أكبر من الشفافية.

٤- اعتماد التوقيع الإلكتروني بديلاً معترفًا به قانونًا عن التوقيع اليدوي، مما يسهل إبرام العقود عن بُعد.

٥- كفاءة وتنافسية المناقصات الإلكترونية، حيث ساعدت المنصات الإلكترونية في طرح وإدارة المناقصات العامة بشكل أكثر كفاءة وشفافية

٦- تعزيز الشفافية والمساءلة، لأن التحول الرقمي ساعد على تقليل فرص الفساد الإداري من خلال تتبع خطوات التعاقد إلكترونيًا، مما ساعد الجهات الرقابية على الوصول إلى بيانات العقود بطريقة سهلة ومنظمة.

٧- ساهم التحول الرقمي في تنظيم العقود الإدارية إلكترونياً، والذي أدى بدوره إلى تسريع العمليات، وتعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف، ورفع مستويات الأمان القانوني والتقني.

٨- أتمتـه العمليـات الإداريـة، أدت الرقمنـة إلـى أتمتـه العديـد مـن الإجـراءات المتعلقـة بـالعقود الإداريـة، مثل المراجعـة القانونيـة، متابعـة التنفيذ، وإدارة المخـاطر، ممـا قلـل من الجهد البشري وزاد من دقة وكفاءة العمل.

٩- سـاهم التحـول الرقمـي فـي اتاحـة تقارير الأداء والمراجعـة فوريـاً، ممـا سـاعد الجهـات الرقابية، في كشف المخالفات ومعالجتها بسرعة ودقة عالية

١٠- سـاهمت المنصـات الإلكترونيـة لتنظـيم المنافسـات الحكوميـة، فـي تقليـل التـدخل البشري في المراحل الحرجة للمناقصات، مثل التقييم والترسية، مما ساهم في زيادة الكفاءة والحياد، والشفافية.

١١- التحول الرقمي لنظام المنافسات ساهم في توسيع المشاركة، حيث مكّن الموردين المحليين والدوليين من التقديم إلكترونيًا، مما أدى إلى فتح السوق وزيادة المنافسة.

١٢- أدى التحـول الرقمـي فـي تنظـيم العقـود الإلكترونيـة إلـى سـرعة الإنجـاز والـربط المؤسسـي، حيث أصـبحت الجهات الحكوميـة قـادرة علـى إبرام العقود خـلال أيـام قليلة، بفضل الأتمته والتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

١٣- بالرغم من صدور العديد من الأنظمة ذات العلاقة مثل نظام التعاملات الإلكترونية ونظام المشتريات الحكومية الجديد، نظام التجارة الإلكترونية، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتيـة، نظـام المنافسـات والمشـتريات الحكوميـة الجديد، إلا أنـه لا تـزال البيئـة التشـريعية للعقـود الإداريـة الإلكترونيـة تواجـه عـدداً مـن الإشـكالات، مثـل غيـاب النصـوص القانونيـة الخاصـة بـالعقود الإداريـة الإلكترونيـة، عـدم وضـوح الصـيغة الإلكترونية في الإثبات، تداخل الاختصاصات التنظيمية.

١٤- نقص الكفاءات البشرية المؤهلة في القطاع الحكومي، مما يؤثر على كفاءة إدارة وتنفيذ العقود الإلكترونية.

١٥- عدم مواءمة الإجراءات الإدارية للتحول الرقمي، حيث أن كثيراً من اللوائح التنفيذية لا تزال قائمة على الإجراءات الورقية التقليدية، مما يتطلب إعادة صياغتها لتتوافق مع طبيعة العقود الإدارية الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات

١- **تحـديث التشـريعات المتعلقـة بـالعقود الإداريـة:** توصـي الدراسـة بضـرورة **مراجعـة وتحـديث الأنظمـة واللـوائح** المنظمـة للعقود الإدارية بمـا يتواءم مـع متطلبـات البيئـة

(ISSN: 2537 - 0758)

الرقمية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التقنية والقانونية الجديدة مثل التوقيع الإلكتروني، والمنصات الرقمية، والذكاء الاصطناعي.

٢- **سن تشريع خاص بالعقود الإدارية الرقمية:** نوصي بلعمل على **إصدار نظام مستقل أو لائحة تنفيذية** تتناول الجوانب الخاصة بالعقود الإدارية في البيئة الرقمية، تتضمن أحكامًا واضحة بشأن الصحة القانونية للعقود الإلكترونية، وضوابط التوثيق الإلكتروني، ومتطلبات الأمن السيبراني.

٣- **تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية: ن**وصى بتفعيل **نظام رقمي موحد** لإدارة العقود الإدارية بين الجهات الحكومية، وذلك لضمان الشفافية، وتسريع الإجراءات، وتسهيل الرقابة والمراجعة اللاحقة.

٤- **رفع كفاءة الكوادر القانونية والإدارية:** ضرورة **تأهيل وتدريب العاملين في الجهات الحكومية** المختصين بالعقود الإدارية على أدوات وتقنيات التحول الرقمي، بما يضمن الاستخدام الأمثل للمنصات الرقمية وتقليل الأخطاء القانونية والإجرائية.

٥- **تعزيز الشفافية والمساءلة عبر الرقمنة:** التوصية بتوظيف أدوات التحول الرقمي مثل **البلوك تشين والذكاء الاصطناعي** لتعزيز الشفافية وتتبع إجراءات التعاقدات الحكومية، مما يسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي.

٦- **وضع ضوابط تقنية وتشريعية لحماية البيانات:** توصي الدراسة بوضع **إطار تشريعي واضح لحماية البيانات** المتعلقة بالعقود الإدارية في البيئة الرقمية، بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية الصادر في المملكة العربية السعودية.

٧- **مواكبة المعايير الدولية:** يُستحسن أن تسترشد المملكة العربية السعودية بالمعايير والممارسات الدولية الناجحة في تنظيم العقود الإدارية الإلكترونية، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة قانونيًا وتكنولوجيًا.

٨- **تقييم دوري للتشريعات الرقمية: وصي الدراسة بضرورة إجراء التقييمات الدورية للتشريعات والسياسات** المتعلقة بالعقود الإدارية الإلكترونية لقياس فعاليتها، وتحديد الثغرات، وتحديثها بصفة مستمرة بما يتماشى مع التطورات التقنية.

الشكر والتعريف بالدعم:

"تشكر عمادة البحث العلمي بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز على دعمها لهذا العمل من خلال المقترح البحثي رقم ٢٠٢٥-٠٢-٣٣١٢٣ ".

"The authors extend their appreciation to Prince Sattam bin Abdulaziz University for funding this research work through the project number (PSAU/ 2025/02/33123)".

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- أحمد، عبد المقصود توفيق. (٢٠٢٢). العقد الإداري الإلكتروني (دراسة مقارنة) في الفقه والقضاء الإداري الفرنسي والمصري. المجلة القانونية، مج ١٣ ، ع ١، ٢٦٩ – ٣٠٦. مسترجع من DOI: 10.21608/jlaw.2022.256036

٢- أحمد، مروان روحي طلال. (٢٠٢٣). أثر تطبيق تقنيات الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات في البلديات. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج ٤، ع ٣، ٣٥٧،٣– ٤٣٣. استرجع من: https://cfdj.journals.ekb.eg/article_289162.html

٣- التركي، إبراهيم عبد الله. (٢٠٢٢). العقود الإلكترونية في النظام السعودي. عمان: دار كنوز المعرفة.

٤- الجريسي، خالد بن عبد الرحمن. (٢٠١٩). النظام القانوني للعقود الإدارية في المملكة العربية السعودية. مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.

٥- الديحاني، ماجد ملفي زايد. (٢٠٢٣). أساليب إبرام العقد الإداري الإلكتروني: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٤، ع ٥٧. ٣٤٤– ٣٠٥، مسترجع من https://jslem.journals.ekb.eg/article_286434.html

٦- الشهاوي، عاطف محمد شوقي، وفوده، محمد سعد إبراهيم. (٢٠١٣). العقد الاداري الإلكتروني في القانون السعودي والمقارن. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مج ٢٢ ، ع ٣٧، ٧٢٣– ٧٦٢. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/649867

٧- الصقير، سامي محمد. (٢٠٢٢). تطور نظام المنافسات والمشتريات الحكومية في المملكة في ضوء رؤية ٢٠٣٠. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدراسات القانونية، العدد ٤٦.

٨- الفوزان، محمد بن عبد الله. (٢٠٢١). القانون الإداري السعودي. مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة.

٩- القاضي، تركي محمود مصطفى. (٢٠٢٢). تحديد القانون واجب التطبيق على العقد الإلكتروني في القانون المصري والقانون البحريني: دراسة مقارنة. القانونية، ع١١، ١٨٣ – ٢١١. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1327154

١٠- القحطاني، س. أ. (٢٠٢٢). أثر التوقيع الإلكتروني في العقود الإدارية في النظام السعودي. المجلة السعودية للدراسات القانونية، مج ١٤، ع ٢، ١٠٥–١٣٣.

١١- المنيف، ماجد بن عبد الله. (٢٠٢٢). التحول الرقمي في المشتريات الحكومية: الواقع والمأمول. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، مج٣٤،ع ٢، ٨٩–١١٢

(ISSN: 2537 - 0758)

١٢- المركز الوطني للتصديق الرقمي. (٢٠٢٢). دليل خدمات التوقيع والتصديق الإلكتروني في العقود الحكومية. استرجع من: https://rootca.gov.sa
١٣- تقرير التحول الرقمي الحكومي. (٢٠٢٣). استرجع من: file:///C:/Users/222/Desktop/government-digital-transformation-report-2023.pdf
١٤- حسن، اكرام عبد الحكيم محمد. (٢٠٢٥). أساليب إبرام العقود الإدارية الإلكترونية "دراسة مقارنة بين القانون المصري والنظام السعودي". الدوريات المصرية، مج ٣٧ ، ع ١١٠، ٧٠١- ٧٧٨. https://journals.ekb.eg/article_418894_0.html.
١٥- حسين، رائد عوفي. (٢٠٢٢). شروط اثبات العقد الاداري الالكتروني وموقف النظم القانونية الخاصة بالإثبات. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج ٤٠، ع ١١. ٣٣١ – ٣٠٩، مسترجع من https://search.mandumah.com/Record/1258257
١٦- زعنون، عبد الرفيع. (٢٠٢٣). البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنه الخدمات العمومية في المغرب. مبادرة الإصلاح العربي. استرجع من: https://www.arab-reform.net/ar/publication
١٧- محمد، بن عمر. (٢٠٢٢٢). أثر الحكومة الالكترونية على العقود الإدارية (دراسة مقارنة). مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مج ٤ ، ع ٥. ٥٣٧ – ٥٦٥، مسترجع من https://asjp.cerist.dz/en/article/185406
١٨- هيئة الحكومة الرقمية. (٢٠٢٣). اللائحة التنظيمية للتوقيع الإلكتروني والخدمات الرقمية الحكومية. استرجع من: https://dga.gov.sa
١٩- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة). (٢٠٢٣). تقرير الشفافية في العقود الحكومية الرقمية. استرجع من: https://nazaha.gov.sa

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1-Michaela MacDonald. (2017). Digital Revolution: Challenges for Contract Law in Practice, Edited by Reiner Schulze and Dirk Staudenmayer. International Journal of Law and Information Technology, Volume 25, Issue 4, Winter 2017, Pages 344–346, https://doi.org/10.1093/ijlit/eax011.
2-Ikhtiyor B. Djuraev, Azim Sh. Baratov, Shokhjakhon A. Khujayev, Iroda B. Yakubova, Mokhichekhra N. Rakhmonova, Bobur M. Mukumov, and Nodirakhon M. Abdurakhmanova.2025. QUBAHAN ACADEMIC JOURNAL VOL. 5, NO. 1, https://doi.org/10.48161/qaj.v5n1a1246.